

## قانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١

بإصدار قانون الضرائب على الدخل

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

( المادة الأولى )

يعمل في شأن الضرائب على الدخل بأحكام القانون المرافق .

( المادة الثانية )

يلغى العمل بالقوانين أرقام ١٤ لسنة ١٩٣٩ بفرض ضريبة على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة وعلى الأرباح التجارية والصناعية وعلى كسب العمل و٩٩ لسنة ١٩٤١ بفرض ضريبة عامة على الإيراد و١٥٥ لسنة ١٩٥٠ بفرض ضريبة إضافية على ضريبة الأرباح التجارية والصناعية لمصلحة المجالس البلدية والقروية و٧ لسنة ١٩٥٣ في شأن حصر الممولين الخاضعين للضرائب على الأروا المنقولة بالقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المشار إليه و٩٥ لسنة ١٩٧٣ بتنظيم تحصيل الضريبة العامة على الإيراد من بعض ملاك العقارات المبنية و٢٧ لسنة ١٩٧٧ بإعفاء فوائد ودائع البريد والبنوك من الضريبة على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة .

وتلغى أحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٨ بشأن تحقيق العدالة الضريبية وذلك فيما عدا المواد ٢٥ ، ٢٦ ، فقرة أولى ، ٢٩ ، ٣٠ ، ٣١ منه .  
كما يلغى كل حكم يخالف أحكام هذا القانون .

### ( المادة الثالثة )

تلغى ضريبة الجهاد المفروضة بالقوانين أرقام ١١٣ لسنة ١٩٧٣ بفرض ضريبة جهاد على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة وعلى الأرباح التجارية والصناعية وعلى كسب العمل ، ١١٧ لسنة ١٩٧٣ بشأن فرض ضريبة جهاد على بعض الأطيان الزراعية الخاضعة لأحكام القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٣٩ الخاص بضريبة الأطيان ، ١١٨ لسنة ١٩٧٣ بشأن فرض ضريبة جهاد على ملاك العقارات الخاضعة لأحكام القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن ضريبة العقارات المبنية كما تلغى كل من الضريبة الإضافية للدفاع وضريبة الأمن القومي المنصوص عليهما في القانونين رقمي ٢٧٧ لسنة ١٩٥٦ بفرض ضريبة إضافية للدفاع و ٢٣ لسنة ١٩٦٧ بفرض ضريبة لأغراض الأمن القومي .

كما تلغى الضريبة الإضافية بدائرة المحافظات المفروضة كنسبة من الضريبة الأصلية المقررة على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة وعلى الأرباح التجارية والصناعية .

### ( المادة الرابعة )

يصدر وزير المالية الأوامر التنفيذية لهذا القانون خلال ستة أشهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية ، وإلى أن تصدر هذه الأوامر يستمر العمل باللوائح والقرارات المعمول بها حاليا فيما لا يتعارض مع أحكام هذا القانون .

( المادة الخامسة )

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به على الوجه الآتي :

١ - يعمل بأحكام الضريبة على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة وأحكام الباب العاشر من الكتاب الثالث اعتبارا من أول الشهر التالي لتاريخ نشر هذا القانون .

٢ - يعمل بأحكام الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية والضريبة على أرباح شركات الأموال اعتبارا من السنة الضريبية ١٩٨١ أو السنة المالية المنتهية خلالها متى كان تاريخ انتهائها لاحقا لتاريخ نشر هذا القانون .

٣ - يعمل بأحكام الضريبة على المرتبات اعتبارا من بداية السنة المالية

١٩٨٢/١٩٨١

٤ - يعمل بأحكام الضريبة على أرباح المهن غير التجارية والضريبة العامة على الدخل والأحكام العامة الواردة بالكتاب الثالث من هذا القانون فيما عدا أحكام الباب العاشر من هذا الكتاب اعتبارا من أول يناير عام ١٩٨١

يبصم هذا القانون بخاتم الدوابة ، ويتخذ كقانون من قوانينها

صدر برئاسة الجمهورية في ٩ ذي القعدة سنة ١٤٠١ ( ٧ سبتمبر سنة ١٩٨١ )

أنور السادات

## قانون الضرائب على الدخل

### الكتاب الأول

الضرائب على دخول الأشخاص الطبيعيين وما يلحق بها

#### الباب الأول

الضريبة على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة

#### الفصل الأول

نطاق الضريبة وسعرها

مادة ١ - تسرى الضريبة على الإيرادات الآتية :

- ١ - الفوائد وغيرها مما تنتجه السندات وأذون الخزانة وما يدفع من مكافآت التسديد ومن الأنصبة الى حاملي السندات وغيرهم من الدائنين .
  - ٢ - فوائد القروض على اختلاف أنواعها التي تصدرها أو تملكها الحكومة أو وحدات الحكم المحلي أو الأشخاص الاعتبارية أو الشركات أو المنشآت بصفة عامة أو تكون مطلوبة لديها بأية صفة كانت .
  - ٣ - ما يحصل عليه المصريون أو الأجانب المقيمون عادة في مصر سواء كانوا من الأفراد أو من الجهات المنصوص عليها في البند ٢ من أرباح أو فوائد أو تسديدات أو استهلاكات لرأس المال أثناء حياة الشركة أو فوائد تصفية ناتجة عن مساهمتهم في شركات أو منشآت أجنبية لاتعمل في مصر أو في شركات مصرية تعمل في الخارج ولا تخضع للضريبة على أرباح شركات الأموال .
- كما تسرى على ما يحصل عليه الأفراد والجهات المشار إليها نظير رد أو تسديد أو استهلاك حصص التأسيس أو حصص أصحاب النصيب اذا تم ذلك قبل حل الشركة أو تصفيتها .

٤ - ما يحصل عليه الأفراد والجهات المنصوص عليهم في البند السابق من فوائد وايرادات عما يملكون من سندات وأوراق مالية أجنبية حكومية وغيرها من القيم المالية الأجنبية .

٥ - فوائد الديون أيا كان نوعها وفوائد الودائع والتأمينات النقدية متى كانت هذه الديون والودائع والتأمينات النقدية مطلوبة لمصريين أو لأجانب مقيمين عادة في مصر ولو كانت الفوائد ناتجة من أموال مستشرة في الخارج .

٦ - فوائد الديون أيا كان نوعها وفوائد الودائع والتأمينات النقدية في جمهورية مصر العربية متى كانت مطلوبة لأجانب غير مقيمين بها عادة .

٧ - مقابل الحضور الذي يدفع المساهمين بنسبة انعقاد الجمعيات العمومية .

٨ - ما يمنح لأعضاء مجالس الإدارة في شركات المساهمة والمديرين وأعضاء مجالس المراقبة أو الرقابة من المساهمين في شركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة الخاضعة لأحكام القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٥ بشأن بعض الأحكام الخاصة بشركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة ، من المرتبات والمكافآت والأجور والمزايا النقدية والعينية وبدلات الحضور وطبيعة العمل وغيرها من البدلات والهيئات الأخرى على اختلاف أنواعها .

٩ - المرتبات والمكافآت والأجور والمزايا النقدية والعينية وبدلات الحضور وطبيعة العمل التي يحصل عليها رؤساء وأعضاء مجالس الإدارة المنتدبون أو المديرون زيادة على المبالغ التي يتقاضاها أعضاء مجالس الإدارة الآخرون ، وذلك مقابل عملهم الإداري فيما يزيد على ٥٠٠٠ جنيه في السنة لكل منهم وذلك دون الاخلال بحكم البند ٤ من المادة ٥٥ من هذا القانون .

١٠ - بدلات التمثيل والاستقبال التي يحصل عليها رؤساء وأعضاء مجالس الإدارة المنتدبون أو المديرون في الشركات المنصوص عليها في البند ٨ وذلك فيما يزيد على ٣٠٠٠ جنيه سنويا لكل منهم .

١١ - ما يؤخذ من أرباح الشركات الخاضعة لأحكام القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ باصدار نظام استثمار المال العربي والأجنبي والمناطق الحرة ، لمصلحة أعضاء مجالس الادارة المصريين وكذلك كل ما يمنح لهم بأية صفة كانت من بدل تمثيل أو مقابل حضور للجلسات أو مكافآت أو أتعاب أخرى ، وتسرى الضريبة في هذه الحالة بواقع النصف وذلك خلال مدة الاعفاء الضريبي المقرر للمشروع ودون الاعتداد بأي اعفاء مقرر في قانون آخر .

مادة ٢ - يكون سعر الضريبة ٣٣٪ من اجمالي الايراد الذي تسرى عليه الضريبة .

## الفصل الثاني

### وعاء انضريبة

مادة ٣ - يتحدد وعاء الضريبة باجمالي الايرادات المنصوص عليها في المادة ( ١ ) من هذا القانون وذلك على النحو التالي :

١ - فيما يتعلق بالسندات وأذون الخزانة والقروض على اختلاف أنواعها بمقدار الايراد الموزع أو الفائدة أو أية مزايا أخرى .

٢ - فيما يتعلق بمكافآت التسديد بقيمة الفرق بين سعر اصدار السند والمبلغ الذي سدد فعلا .

٣ - فيما يتعلق بالأنصبة بقيمة ما يحصل عليه حاملو السندات وأصحاب السلفيات والودائع من هذه الأنصبة .

٤ - فيما يتعلق بالايرادات المنصوص عليها في البندين ( ٣ ) و ( ٤ ) من المادة ( ١ ) من هذا القانون بقيمة الايراد أو الفائدة أو أية مبالغ أخرى ، ما نص عليها ، وذلك كله بعد خصم الضرائب الأجنبية المسددة عنها .

- ٥ - فيما يتعلق بفوائد الديون والودائع والتأمينات بقيمة الفوائد .  
ويستحق أداء الضريبة في هذه الحالة بمجرد الوفاء بالفوائد مهما تكن الصورة التي يتم بها الوفاء وفي حالة تسديد كل أو بعض الديون دون الفوائد تحسب الضريبة على أساس أن الفوائد سددت أولا ولا يسرى ذلك على الديون التي تخفض بحكم قضائي ولا على التسديدات التي تتم بطريق التوزيع القضائي .
- ٦ - فيما يتعلق بالمبالغ المنصوص عليها في البنود ٧ ، ٨ ، ٩ ، ١٠ ، ١١ من المادة الأولى من هذا القانون يحدد وعاء الضريبة بقيمة المبالغ الذي يحصل عليه المستفيد فعلا .

### الفصل الثالث

#### الاعفاء من الضريبة

مادة ٤ - يعفى من الضريبة :

- ١ - فوائد السلفيات والديون والودائع المتصلة مباشرة المهنة بشرط أن تكون داخلة في حساب المنشآت المنتفعة بها الكائنة في جمهورية مصر العربية وخاضعة للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية أو الضريبة على أرباح شركات الأموال .
- ٢ - الفوائد المستحقة على الأرصدة الدائنة للحسابات التي تفتح تنفيذًا لاتفاقيات الدفع وبشرط المعاملة بالمثل .
- ٣ - فوائد القروض والتسهيلات الائتمانية التي تحصل عليها الحكومة أو وحدات الحكم المحلي أو الهيئات العامة أو شركات القطاع العام من مصادر خارج جمهورية مصر العربية .
- ٤ - الفوائد المستحقة على أرصدة الحسابات الحرة بالنقد الأجنبي والجنبيه المصرى الحسابات الخاصة بالنقد الأجنبي .

٥ - فوائذ السندات التي تصدرها شركات المساهمة المصرية التابعة لمقطاع العام أو الخاص بما لا يزيد على الفائدة التي يقرها البنك المركزي المصري على الودائع لدى البنوك لآجال تساوى آجال السندات وذلك بشرط أن تلمرح السندات المشار إليها للاكتتاب العام وأن تكون أسهم الشركة المصدرة لهذه السندات مقيدة في سوق الأوراق المالية .

٦ - فوائذ السندات التي تصدرها بنوك القطاع العام وكذلك فوائذ السندات التي تصدرها البنوك التي يساهم فيها رأس المال العام بأكثر من ٥٠٪ والمسجلة لدى البنك المركزي المصري متى كان إصدار هذه السندات يهدف تمويل مشروعات داخل جمهورية مصر العربية .

٧ - فوائذ الودائع وحسابات التوفير بالبنوك الخاضعة لاشراف البنك المركزي المصري وبصناديق توفير البريد .

٨ - المزايا النقدية أو العينية التي يحصل عليها المستأمن أو المدخر عن طريق السحب الذي تجريه شركات التأمين أو الادخار .

٩ - الأرباح والفوائذ وغيرها مما تنتجه القيم المنقولة الأجنبية التي تلتزم الشركات المصرية للتأمين وإعادة التأمين بإيداعها باستمرارها مودعة في الخارج طبقاً للقوانين الأجنبية أو اتفاقيات إعادة التأمين لتكوين ضمان يوازي حصتها في المخصصات الفنية أو أى التزامات أخرى ناشئة عن عمليات التأمين أو إعادة التأمين . ولا يسرى هذا الاعفاء اذا ثبت أن القيم المنقولة الأجنبية مودعة في الخارج ولا تتمتع به متى زال الالتزام بالإيداع .

وتنطبق هذه الأحكام على شركات التأمين التي تعمل في بلاد لا توجب قوانينها الزام تلك الشركات بإيداع قيم مالية لتكوين ضمان أو احتياطي حسابي أو غيره من أنواع الاحتياطي وباستمرارها مودعة لهذه الأغراض ، على أن تحادد القيم المالية التي تودع كضمان أو احتياطي حسابي أو احتياطي آخر لمواجهة الحوادث أو الأخطار بقرار من وزير المالية بعد الاتفاق مع وزير الاقتصاد .



٢ - عدم تقديم الاقترار المنصوص عليه في المادتين ١٤٠ ، ١٤١ من هذا القانون في الميعاد أو تضمينه بيانات غير صحيحة مع علمه بذلك .

٣ - الامتناع عن تقديم الدفاتر والأوراق والمستندات المنصوص عليها في المادتين ١٤٤ ، ١٤٥ من هذا القانون أو عدم موافاة مصلحة الضرائب بما تطلبه من بيانات منصوص عليها في المادة ١٤٢ من هذا القانون وكذلك اذا امتنع صاحب المهنة عن تقديم أى من الدفتريين المشار اليهما في المددة ٨٤ من هذا القانون .

(ثانيا) يعاقب بغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تجاوز خمسمائة جنيه في حالة مخالفة الفقرة الرابعة من المادة ٢٩ والمواد ٣٤ و ٨٥ و ١٠٢ و ١٠٤ والفقرة الأولى من المادة ١٥٠ من هذا القانون .

وتضاعف الغرامة في حالة العود خلال ثلاث سنوات .

(ثالثا) يعاقب بغرامة لا تقل عن ٥٠ جنيها ولا تجاوز ٥٠٠ جنيه في حالة مخالفة أحكام المواد ٤٤ ، ٤٥ ، ٤٦ ، ٤٧ ، ٤٨ ، ٤٩ ، ٥٠ ، ٥١ ، ٥٣ ، ٨٩ ، ٩٠ ، ٩١ ، ٩٢ ، ٩٣ من هذا القانون .

(رابعا) يعاقب بغرامة مقدارها ٣٠٠ جنيه في حالة عدم امساك الممول الدفاتر المنصوص عليها في المادتين ٣٥ ، ٨٤ من هذا القانون .

وتضاعف الغرامة في حالة العود خلال ثلاث سنوات .

(خامسا) يعاقب بغرامة لا تقل عن ١٠٠ جنيه ولا تجاوز ٢٠٠ جنيه في حالة مخالفة أحكام المواد ١٢٩ ، ١٣٥ ، ١٣٦ ، ١٣٧ ، ١٣٨ ، ١٣٩ من هذا القانون وتكون الجهة التابع لها المخالف مسئولة معه بالتضامن عن أداء الغرامة .

(سادسا) يعاقب بغرامة لا تقل عن ٥٠ جنيها ولا تجاوز ٢٠٠ جنيه في حالة مخالفة أحكام المادة (٥) والفقرة الأولى من المادة (٧) والمادتين (٨) و (٩) والفقرة الثانية من المادة (١١) والفقرة الخامسة من المادة (٢٩) والمواد ٣٠ ، ٦٥ ، ٦٦ ، ٦٧ ، ٦٨ ، ٧١ ، ١٤٨ والفقرة الثانية من المادة ١٧٧ من هذا القانون . وتضاعف الغرامة في حالة العود خلال ثلاث سنوات .

(سابعاً) يعاقب بغرامة لا تقل عن ٢٠ جنيهاً ولا تتجاوز ٢٠٠ جنيهاً مالك العقار أو المسئول عن إدارته إذا لم يخطر عن الوحدات المفروشة الموجودة في العقار وأو لم يكن مؤجراً لها بوصفها مفروشة .

(ثامناً) يعاقب بغرامة لا تقل عن ٢٠ جنيهاً ولا تتجاوز ١٠٠ جنيهاً صاحب المهنة إذا أغفل قيد أي مبلغ أو لم يسلم إلى كل من يدفع إليه أي مبلغ الإيصال المنصوص عليه في المادة ٨٤ من هذا القانون .

مادة ١٨٨ - كل ممول يستتبع عن تقديم الدفاتر والأوراق والمستندات التي يسكها إلى مصلحة الضرائب أو عن موافقتها بما طلبته من بيانات بحكم بالزامه بتقديم الدفاتر والأوراق والمستندات التي امتنع عن تقديمها وبغرامة تهديدية يحدد الحكم مقدارها عن كل يوم من أيام التأخير وتاريخ بدء سريانها .

ولا يقف سريان الغرامة إلا من اليوم الذي ثبت فيه بتأشير موقع عليه من مندوب مصلحة الضرائب على أحد الدفاتر الرئيسية للممول بأن المصلحة قد مكنت من الاطلاع على النحو الذي قضى به الحكم وفي هذه الحالة يجوز للمحكمة أن تقبل الممول من كل أو بعض الغرامات المحكوم بها .

مادة ١٨٩ - يحكم بتعويض لا يقل عن ٢٥٪ ولا يزيد على ثلاثة أمثال ما لم يرد من الضريبة في حالة مخالفة أحكام المادة (٥) والفقرة الأولى من المادة (٧) والمادتين ٨ ، ٩ من هذا القانون .

مادة ١٩٠ - يحكم بتعويض يعادل قيمة ما لم يخضم أو يقصف أو يورد إلى مصلحة الضرائب تحت حساب الضريبة المستحقة على الممول طبقاً لأحكام المواد ٤٤، ٤٥، ٤٦، ٤٧، ٤٨، ٤٩، ٥٠، ٥١، ٥٢، ٥٣، ٥٤، ٥٥، ٥٦، ٥٧، ٥٨، ٥٩، ٦٠ من هذا القانون مع الزام المخالف بتوريد المبالغ المخصوصة أو المضافة أو المخصلة لحساب الضريبة . وفي حالة العود يضاعف التعويض .

وفي جميع الأحوال تكون الجهات التابع لها المحكوم عليه مسؤولة عنه بالتضامن عن أداء التعويض والمبالغ التي يلزم المخالف بتوريدها .

مادة ١٩١ - تكون احالة الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون الى النيابة العامة بقرار من وزير المالية ولا ترفع الدعوى العمومية عنها الا بطلب منه .

ويكون لوزير المالية او من ينييه حتى تاريخ رفع الدعوى العمومية الصلح مع الممول مقابل دفع مبلغ يعادل ١٠٠٪/١٠٠٠ مسا لم يؤد من الضريبة .

فاذا كانت الدعوى العمومية قد رفعت ولم يصدر فيها حكم نهائي يكون الصلح مع الممول مقابل دفع مبلغ يعادل ١٥٠٪/١٠٠٠ مسا لم يؤد من الضريبة .

ولا يدخل في حساب النسب المنصوص عليها في هذه المادة والمادة ١٨٩ من هذا القانون قيمة الضريبة العامة على الدخل التي تستحق على الوعاء النوعي موضوع المخالفة او بسببه .

وفي جميع الأحوال تنقضى الدعوى العمومية بالصلح .

#### الباب الحادى عشر

##### أحكام متنوعة

مادة ١٩٢ - لمصلحة الضرائب تعيين مندوبين عنها من بين موظفيها لدى الوزارات والمصالح الحكومية ووحدات الحكم المحلى والهيئات العامة وشركات ووحدات القطاع العام وغيرها من المنشآت التي يحددها وزير المالية بقرار منه ويتولى مندوب المصلحة مراقبة سلامة تنفيذ الجهات المذكورة لأحكام هذا القانون وغيره من التشريعات الضريبية المرتبطة به والتحقق من أداء هذه الجهات للضرائب وفقا لأحكام هذه التشريعات .

ويكون لهؤلاء المندوبين ولغيرهم من موظفى مصلحة الضرائب الذين يصدر بتجديدهم قرار من وزير العدل بناء على طلب وزير المالية صفة الضبطية القضائية واثبات ما يقع من مخالفات لأحكام القوانين المشار اليها .

مادة ١٩٢ - لا يجوز لوحدات الحكم المحلي أن تفرض ضرائب مسائلة الضرائب المقررة بهذا القانون كما لا يجوز لها أن تفرض ضرائب اضافية على هذه الضرائب وتشمل الأسعار المقررة للضرائب على ايرادات رؤوس الأموال المنقولة والأرباح التجارية والصناعية ، وأرباح شركات الأموال نسبة الضرائب الاضافية المقررة لوحدات الحكم المحلي يستثنى القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ بإصدار قانون نظام الحكم المحلي .

وتحدد هذه النسبة بقرار من وزير المالية بالاتفاق مع الوزير المختص بالحكم المحلي .

مادة ١٩٤ - اذا تبين لمصلحة الضرائب أحقية الممول فى استرداد كل أو بعض الضرائب أو غيرها من المبالغ التى أدت بغير وجه حق ، التزمت بأداء هذه الضرائب والمبالغ خلال تسعين يوما من تاريخ طلب الممول الاسترداد والا استحق عليها مقابل تأخير يعادل سعر الفائدة المعلن من البنك المركزى المصرى على الودائع النقدية ابتداء من نهاية مدة التسعين يوما حتى تاريخ الأداء .

مادة ١٩٥ - يخصص وزير المالية نسبة من حصيلة الغرامات والتوبيخات التى يتم تحصيلها نتيجة الصلح مع المولين مقابل التنازل عن رفع الدعوى العسومية أو المحكوم بها نهائيا طبقا لأحكام هذا القانون ، وتؤول هذه الحصيلة الى صندوق الرعاية الاجتماعية والصحة للعاملين بمصلحة الضرائب وأسرهم ومن أحيل أو يحد منهم الى التقاعد وأسرهم .

ويصدر قرار من وزير المالية بتحديد نظام هذا الصندوق وموارده الأخرى وأنماضه وكيفية إدارته .

## الفصل الرابع

### تحصيل الضريبة

مادة ٥ - يستحق أداء الضريبة في ذات المواعيد المقررة لسداد الإيرادات التي تسرى عليها الضريبة .

ويجب أن يتم توريدها لمأمورية الضرائب المختصة خلال الخمسة عشر يوماً الأولى من الشهر التالي لاشهر الذي تستحق فيه .

وتكون الضريبة على حساب الدائن ولا يجوز الاتفاق على ما يخالف ذلك .

مادة ٦ - تلتزم كل هيئة أو شركة أو منشأة أو جهة بأن تحجز مما يكون عليها دفعه من الفوائد وغيرها من الإيرادات المنصوص عليها بالمادة ( ١ ) من هذا القانون قيمة الضريبة المستحقة عليها وتوريدها خلال خمسة عشر يوماً إلى مأمورية الضرائب المختصة .

وفي حالة المزايا والتوزيعات العينية تلتزم الشركة أيضاً بتوريد الضريبة المستحقة على أن تستأديها من صاحب الشأن ولها في هذا السبيل حق الحبس قانوناً .

٧ - يلتزم كل من يحصل على أى من إيرادات القيم المالية الأجنبية الخاضعة للضريبة المنصوص عليها في البندين ٣ و ٤ من المادة ( ١ ) من هذا القانون أن يؤدي الضريبة المستحقة لمأمورية الضرائب خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ تسلمه للإيراد أو خلال ستين يوماً على الأكثر من تاريخ الاستحقاق .

كما يلتزم كل بنك أو شركة أو منشأة تحصل مباشرة أو بواسطة غيرها أى مبلغ من الإيرادات المشار إليها بأن تحجز منه قيمة الضريبة المستحقة عليه لتوريدها لمأمورية الضرائب المختصة خلال الخمسة عشر يوماً الأولى من كل شهر بالنسبة لما يكون قد حجز لحساب المصلحة خلال الشهر السابق .

مادة ٨ - بالنسبة لفوائد الديون المطلوبة للبنوك ودور التسليف وشركات الأموال التي مركزها مصر أو لها فرع فيها يكون الدائن هو المكلف بتوريد الضريبة في المواعيد وطبقا للشروط والأوضاع التي تحددها اللائحة التنفيذية .

مادة ٩ - بالنسبة لفوائد الديون المطلوبة لأفراد مقيمين بمصر وتكون ثابتة بمقتضى عقود رسمية محررة في مصر أو محررة في الخارج ومشسوة بالصيغة التنفيذية في مصر يلتزم الدائن عند حلول موعد تسديد أى مبلغ من مبالغ الفائدة أن يورد الى مأمورية الضرائب المختصة قيسة الضريبة المطلوبة على مجموع الفوائد المستحقة وذلك خلال خمسة عشر يوما من تاريخ دفع هذه الفوائد لها أو بعضها .

على أنه في حالة تسديد جزء من الفائدة فلا يلتزم الدائن بتوريد ضريبة تزيد على ما قبضه من الفائدة .

فاذا لم تسدد الفوائد كلها أو بعضها في ميعاد الاستحقاق التزم الدائن بتبليغ مأمورية الضرائب المختصة خلال شهرين من ميعاد الاستحقاق طبقا للأوضاع التي تحددها اللائحة التنفيذية .

مادة ١٠ - يكون المدين فيما يتعلق بفوائد الديون المطلوبة لأفراد مقيمين بمصر وتكون ثابتة بأوراق عرفية أو لم تكن قد حررت سندات بها مكلفا عند قيامه بتسديد الفوائد كلها أو بعضها أو عند قيامه بتسديد الدين أن يحجز من المبالغ التي يلتزم بأدائها مقدار الضريبة المستحقة على الفوائد المذكورة بالكامل وأن يورده الى مأمورية الضرائب المختصة خلال خمسة عشر يوما التالية مصحوبا باقرار موقع منه طبقا للأوضاع التي تحددها اللائحة التنفيذية .

مادة ١١ - يلتزم المدين أن يحجز مقدار الضريبة ويورده الى مأمورية الضرائب المختصة في المواعيد وطبقا للأوضاع المبينة في المادة السابقة ، وذلك اذا كان الدائن من الأفراد المقيمين في الخارج أو كان الدين لشركة أجنبية مركزها في الخارج وليس لديها فرع في مصر مهما يكن نوع السند المثبت للدين .

ومع مراعاة ما هو مقرر من الزام أحد الطرفين بتوريد قيمة الضريبة الى مأمورية الضرائب المختصة على الطرف الآخر اذا كان مقيما في مصر أن يقدم الى مأمورية الضرائب المختصة خلال خمسة عشر يوما من تاريخ دفع الفوائد اقرارا مينا به كل التفاصيل الخاصة بتلك الفوائد طبقا للأوضاع التي تحددها اللائحة التنفيذية .

فاذا لم يقدم هذا الاقرار بقى مسئولا قبل مصلحة الضرائب عن الوفاء بدين الضريبة .

مادة ١٢ - يلتزم كل من يتول أو ينتقل اليه دين ذو فائدة مهما تكن الطريقة التي آل أو انتقل بها الدين بأن يتحقق من أداء الضريبة المستحقة على تلك الفوائد والا كان مسئولا عنها شخصيا وذلك دون الاخلال بما هو تدر من جزاءات أخرى .

## الباب الثاني

### الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية

#### الفصل الأول

#### نطاق الضريبة

مادة ١٣ - تفرض ضريبة سنوية على صافي أرباح أصحاب المهن والمنشآت التجارية أو الصناعية ومن بينها منشآت المناجم والمحاجر والبتروول وغيرها أو المتعلقة بالحرف بغير استثناء الا ما ينص عليه القانون .

كما تسرى هذه الضريبة على صافي الأرباح التي تتحقق خلال السنة من أى نشاط تجارى أو صناعى ولو اقتصر على صفقة واحدة ، وتبىز اللائحة التنفيذية القواعد التنظيمية لما يعتبر صفقة واحدة فى تطبيق أحكام هذه المادة .

مادة ١٤ - تسرى هذه الضريبة على أرباح كل منشأة مشغلة في مصر متى كانت متخذة شكل منشأة فردية ، وكذلك على أرباح الشريك المتضامن في شركات الأشخاص والشريك في شركات الواقع . كما تسرى الضريبة على حصة الشركاء الموصين في شركات التوصية البسيطة .

وتخضع للضريبة أرباح المنشأة المشغلة في مصر الناتجة من مباشرة نشاط في الخارج ما لم يكن متخذاً شكل منشأة مستقلة .

مادة ١٥ - تسرى الضريبة على الأرباح التي تتحقق نتيجة العملية أو العمليات التي يقوم بها السمسرة والوكلاء بالعمولة وبصفة عامة كما يبيح يحققه أى شخص أو شركة أو وكالة أو مكتب يشتغل بأعمال الوساطة لشراء أو بيع أو تأجير العقارات أو أى نوع من السلع أو الخدمات أو القيم المنقولة .

كما تسرى الضريبة على كل مبلغ يدفع لأى شخص طبعى أو معنوى على سبيل العمولة أو السمسرة ولو كان دفعه عن عمل عارض لا يتصل بمباشرة مهنته وذلك بغير أى تخفيض سواء لمواجهة التكاليف أو للأعباء العائلية .

ويلتزم دافع العمولة أو السمسرة المنصوص عليها في الفقرة الثانية من هذه المادة بحجز مقدار الضريبة المستحقة وتوريدها الى مأمورية الضرائب المختصة في المواعيد وطبقاً للاجراءات التي تحددها اللائحة التنفيذية .

مادة ١٦ - تسرى الضريبة على الأرباح الناتجة من تأجير محل تجارى أو صناعى سواء شمل الايجار كل أو بعض عناصره المادية أو المعنوية . كما تسرى الضريبة على الأرباح الناتجة من تأجير الآلات الميكانيكية والكهربائية والالكترونية .

مادة ١٧ - تسرى الضريبة على الأرباح الناتجة من بيع أى أصل من الأصول الرأسمالية للمهن والمنشآت المنصوص عليها في هذا الباب وكذا الأرباح المحققة من التعويضات نتيجة الهلاك أو الاستيلاء على أى أصل من هذه الأصول سواء أثناء حياة المنشأة أو عند انقضاءها .



وإذا ما تم استخدام ثمن بيع هذه الأصول أو التعويضات المدفوعة عن هلاكها أو الاستيلاء عليها بالكامل في شراء أصول رأسمالية جديدة ، وتؤدي الى زيادة الانتاج وتحسينه خلال نفس السنة التي تم فيها البيع أو الحصول على التعويض أو خلال السنتين التاليتين لانهاء هذه السنة تستزل قيمة هذه الضريبة من الضريبة المستحقة على الممول عن السنة أو السنوات المالية التالية للبيع أو للاستبدال كل ذلك بشرط امساك دفاتر منتظمة على النحو المحدد في المادة ( ٣٦ ) من هذا القانون بدور الاخلال بأية مزاياء أخرى منصوص عليها فيها .

ولا يسرى حكم هذه المادة على الأرباح الناتجة من اعادة تقييم أصول المنشأة الفردية أو شركة الأشخاص عند تقديسها كحصة عينية نظير الاسهام في رأسمال شركة مساهمة أو عند اندماجها في شركة مساهمة وذلك كله بشرط عدم تصرف مقدم الحصة العينية أو صاحب المنشأة أو الشركاء بحسب الأحوال في الأسهم المقابلة لأنصبتهم مدة خمس سنوات .

كما لا يسرى حكم هذه المادة على الأرباح الناتجة من اعادة تقييم أصول المنشأة الفردية وشركة الأشخاص عند تحويلها الى شركة من شركات المساهمة .

مادة ١٨ - تسرى الضريبة على الأرباح التي يحققها من يتسيدون أو يشترون العقارات لحسابهم عادة بقصد بيعها وعلى الأرباح الناتجة من عمليات تقسيم أراضي البناء والتصرف فيها .

ويحدد وزير المالية القواعد والأسس المحاسبية لتحديد صافي هذه الأرباح .

ويخصم من هذه الضريبة ما يكون قد سدده الممول من ضريبة طبقاً لحكم المادة ( ١٩ ) من هذا القانون .

مادة ١٩ - استثناء من حكم المادة ( ٣١ ) من هذا القانون تفرض ضريبة بسعر ٥٪ وبغير أى تخفيض على اجمالى قيمة التصرف فى العقارات المبنية أو الأراضى داخل كردون المدينة سواء انصب التصرف عليها بحالتها أو بعد اقامة منشآت عليها وسواء أكلان هذا التصرف شاملا العقار كله أو جزء منه أو وحدة سكنية منه أو غير ذلك وسواء كانت اقامة المنشآت على أرض مملوكة للمول أو للغير .

وتستثنى من التصرفات الخاضعة لهذه الضريبة تصرفات الوارث من العقارات الآيلة من مورثة بحالتها عند الميراث وكذلك تقديم العقار كحصه عينيه نظير الاسهام فى رأس مال شركات المساهمة بشرط عدم تصرف مقدم الحصه العينية فى الأسهم المقابلة لها لمدة خمس سنوات .

وعلى مأموريات ومكاتب الشهر العقارى تحصيل الضريبة مع رسوم التوثيق والشهر المقررة بالقانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤ بشأن رسوم التوثيق والشهر وبذات اجراءات تحصيلها من المتصرف اليه الذى يلتزم بسدادها لحساب الممول المتصرف ويعتبر باطلا كل شرط أو اتفاق يقضى بنقل عبء الضريبة الى المتصرف اليه .

ويمتنع على مأموريات ومكاتب الشهر العقارى توثيق أو شهر التصرفات المشار اليها الا بعد تحصيل الضريبة المنصوص عليها فى هذه المادة .

وفى تطبيق حكم هذه المادة يعتبر تصرفا خاضعا للضريبة التصرف بالهبة لغير الفروع أو تقرير حق ارتفاع على العقار أو تأجيره لمدة تزيد على خمسين عاما، ولا يعتبر تصرفا خاضعا للضريبة المشار اليها بالبيوع الجبرية ادارية كانت أو قضائية وكذلك نزع الملكية أو الاستيلاء للمنفعة العامة أو للتحسين .

ويتم توريد هذه الضريبة طبقا لما تقضى به أحكام اللائحة التنفيذية

لهذا القانون .

ولا تسرى الضريبة العامة على الدخل فى هذه الحالة .

مادة ٢٠ - تسرى الضريبة على الأرباح الناتجة من تأجير أكثر من وحدة سكنية مفروشة أو وحدة سكنية مفروشة أو جزء منها سواء كانت معدة للسكن أو لمزاولة نشاط تجارى أو صناعى أو أى نشاط آخر بما يخضع للضريبة على أرباح المهن غير التجارية على أساس قيمة الايجار الفعلى مفروشا مخصوصا منه خمسون فى المائة مقابل جميع التكاليف المنصوص عليها فى المادة ٢٤ من هذا القانون .

وفى جميع الأحوال لا يجوز أن تقل قيمة الايجار المتخذ أساسا لربط الضريبة بالتطبيق لحكم الفقرة السابقة عما يأتى :

١ - عشرة أمثال القيمة الايجارية المتخذة أساسا لربط الضريبة على العقارات المبنية بالنسبة الى الأماكن المنشأة قبل أول يناير سنة ١٩٤٤ .

٢ - سبعة أمثال القيمة الايجارية المتخذة أساسا لربط الضريبة على العقارات المبنية بالنسبة الى الأماكن المنشأة منذ أول يناير سنة ١٩٤٤ وقبل ٥ نوفمبر سنة ١٩٦١ .

٣ - خمسة أمثال القيمة الايجارية المتخذة أساسا لربط الضريبة على العقارات المبنية بالنسبة الى الأماكن المنشأة منذ ٥ نوفمبر سنة ١٩٦١ وقبل ٦ أكتوبر سنة ١٩٧٣ .

٤ - ثلاثة أمثال القيمة الايجارية المتخذة أساسا لربط الضريبة على العقارات المبنية بالنسبة الى الأماكن المنشأة منذ ٦ من أكتوبر سنة ١٩٧٣ .

وتربط الضريبة على أساس الأرباح الفعلية ايرادا ومصروفها بالنسبة للوحدات السكنية المفروشة المؤجرة فى عقارات تقع خارج كردون المدينة .

وفى جميع الأحوال تخفض الضريبة المستحقة الى النصف بالنسبة للوحدات السكنية المفروشة المؤجرة للجامعات والمعاهد ودور العلم لسكنى الدلائب وفقا للأوضاع والاجراءات التى تحددها اللائحة التنفيذية .

وفي تطبيق أحكام هذه المادة يعتبر الممول وزوجه وأولاده، القصر في حكم الممول الواحد عند ربط الضريبة باسمه ما لم يثبت أن الحق في تأجير الوحدة قد آل الى الزوجة أو الأولاد القصر عن غير طريق الزوج أو الوالد بحسب الأحوال .

وعلى المؤجر سواء أكان مالكا أو مستأجرا أن يبلغ مأمورة الضرائب المختصة خلال الخمسة عشر يوما التالية لعقد الايجار بيان عن الوحدات المؤجرة مفروشة وعدد ما يكون بها من حجرات وقيمة الايجار مفراشا والقيمة الايجارية لكل منها المتخذة أساسا لربط الضريبة على العقارات المبنية وعليه عند انتهاء عقد الايجار أن يخطر مصلحة الضرائب بذلك خلال خمسة عشر يوما من تاريخ انتهاء العقد .

وعلى مالك العقار أو المسئول عن ادارته أن يخطر عن الوحدات المفروشة الموجودة في العقار المملوك له ولو لم يكن مؤجرا لها بوصفها مفروشة وذلك في ذات المواعيد المحددة في الفقرة السابقة .

ويتم التبليغ والاطار وتحصيل هذه الضريبة وفقا لما تحدده اللائحة التنفيذية .

مادة ٢١ - أولا : تسرى الضريبة على أرباح منشآت استصلاح واستزراع الأراضي .

ثانيا : تسرى الضريبة على الأرباح الناتجة من مشروعات استغلال حظائر تربية الدواجن أو تفريخها آليا ، ومن مشروعات استغلال حظائر تربية الدواب وحظائر تربية المواشى وتسمينها ومشروعات مزارع الثروة السمكية .

ولا تسرى الضريبة على ما يستخدمه المزارع من هذه الدواب والمواشى لمنفعته الخاصة وكذلك ما يقوم بتربيته أو تسمينه وذلك كله في حدود عشرة رؤوس .

ويصدر قرار من وزير المالية بالاتفاق مع وزير الزراعة أو استصلاح الأراضي بتحديد القواعد والأسس المحاسبية لتحديد صافي أرباح المنشآت والمشروعات المنصوص عليها في هذه المادة .

مادة ٢٢ - تسرى الضريبة على الأرباح الناتجة من الاستغلال الزراعي للمحاصيل البستانية من حدائق الفاكهة المنتجة إذا تجاوزت المساحة المزروعة منها ثلاثة أفدنة أو من نباتات الزينة والنباتات الطبية والعطرية إذا تجاوزت المساحة المزروعة منها فداناً واحداً وكذلك مشاتل المحاصيل البستانية أيا كانت المساحة المزروعة منها ما لم يكن إنشاء المشاتل للمنفعة الخاصة لأصحابها .

ويصدر قرار من وزير المالية بالاتفاق مع وزير الزراعة بتحديد أعمار أشجار الفاكهة التي تعتبر بعدها منتجة وبيان أنواع المحاصيل البستانية .

واستثناء من حكم المادة ٣١ من هذا القانون تكون فئات الضريبة على أرباح هذا الاستغلال مع مراعاة المساحة المعفاة طبقاً للفقرة الأولى من هذه المادة على أساس مثل الضريبة المقررة بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٣٩ الخاص بالضريبة للأطيان بأسعارها السارية عن المساحة التي لا تجاوز عشرة أفدنة وعلى أسس مثلى هذه الضريبة على المساحة التي تزيد على ذلك .

ويسرى الاعفاء والتخفيض المقرر بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٣٩ المشار إليه على هذه الضريبة ويتحمل بهذه الضريبة مالك الغراس سواء أكان مالكا للأرض أو مستأجراً لها ويكون باطلاً أي اتفاق أو شرط يقضى بنقل عبء الضريبة إلى غير مالك الغراس .

ويعتبر الممول وزوجه وأولاده القصر مالكا واحداً للغراس في تطبيق حكم هذه المادة وتربط الضريبة بأسسه ما لم تكن المالكية قد آلت إلى الزوجة أو للأولاد القصر عن غير طريق الزوج أو الوالد بحسب الأحوال .

وتقوم مأموريات الضرائب العقارية بتحصيل هذه الضريبة في ذات المواعيد المحددة لتحصيل ضريبة الأطنان وبذات إجراءاتها وتوريدها لمأموريات الضرائب المختصة وفقا لما تحدده اللائحة التنفيذية .

وتعفى من الضريبة المساحات المزروعة في الأراضي الصحراوية والمستصلحة وذلك لمدة عشر سنوات تبدأ من التاريخ الذي تعتبر فيه منتجة وذلك دون اخلال بالاعفاءات المقررة بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٣٩ المشار اليه .

ويستثنى مالك الغراس سواء أكان مالكا للأرض أو مستأجرا لها من أحكام المادتين ٣٤ ، ٣٧ من هذا القانون على أن يلتزم بأن يقدم الى مأمورية الضرائب المختصة بيانات بالمساحات المزروعة من كل نوع من أنواع أشجار الفاكهة خلال شهر من التاريخ الذي تعتبر فيه أشجار الفاكهة منتجة . كما يلتزم بتقديم بيان بالمساحات المزروعة بنباتات الزينة أو النباتات الطبية أو العطرية أو المشاتل خلال شهر من تاريخ بدء الزراعة .

وفي حالة ازالة الغراس يلتزم المالك بأن يخطر مأمورية الضرائب المختصة بواقعة الازالة وتاريخها خلال خمسة عشر يوما من تاريخ الازالة .  
ولا يخضع وعاء هذه الضريبة لضريبة الايراد العام .

## الفصل الثاني

### وعاء الضريبة وسعرها

مادة ٢٣ - تحدد الضريبة سنويا على أساس صافي الربح خلال السنة السابقة أو في فترة الاثنى عشر شهرا التي اعتبرت تيجتها أساسا لوضع آخر ميزانية بحسب الأحوال .

مادة ٢٤ - يحدد صافي الربح الخاضع للضريبة على أساس نتيجة الصفقة أو نتيجة العمليات على اختلاف أنواعها طبقاً لأحكام هذا القانون ، وذلك بعد خصم جميع التكاليف وعلى الأخص :

١ - قيمة ايجار العقارات التي تشغلها المنشأة سواء كانت مملوكة لها أو مستأجرة وفي الحالة الأولى تكون العبرة بالايجار الذي اتخذ أساساً لربط الضريبة على العقارات المبنية ، فاذا لم تكن الضريبة قد ربطت فتكون القيمة على أساس ايجار المثل .

٢ - الاستهلاكات الحقيقية التي حصلت في دائرة ما يجرى عليه العمل عادة طبقاً للعرف وطبيعة كل صناعة أو تجارة أو عمل .

٣ - خمسة وعشرون في المائة من تكلفة الآلات والمعدات الجديدة التي تشتريها المنشأة لاستخدامها في الانتاج وذلك بالإضافة الى الاستهلاكات المنصوص عليها بالفقرة السابقة ويحسب الاستهلاك الإضافي اعتباراً من تاريخ الاستخدام في الانتاج ولمدة واحدة وبشرط أن يكون لدى المنشأة حسابات منتظمة وفقاً لحكم المادة ٣٦ من هذا القانون .

٤ - الضرائب التي تدفعها المنشأة ما عدا الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية التي تؤديها طبقاً لهذا القانون .

٥ - (أ) التبرعات المدفوعة للحكومة و وحدات الحكم المحلي والهيئات العامة أيا كان مقدارها .

(ب) التبرعات والاعانات المدفوعة للهيئات الخيرية والمؤسسات الاجتماعية المصرية المشهورة طبقاً لأحكام القوانين المنظمة لها ولدور العلم والمستشفيات الخاضعة للإشراف الحكومي ، بما لا يتجاوز ٧٪ من الربح السنوي الصافي للمنشأة .

ولا يجوز تكرار خصم ذات التبرعات من وعاء أية ضريبة أخرى .

٦ - المخصصات المدة لمواجهة خسائر أو انباء مالية معينة مؤكدة الحدوث وغير محددة المقدار بشرط أن تكون هذه المخصصات مقيدة بحسابات المنشأة وأن تستعمل في الغرض الذي خصصت من أجله فإذا اتضح بعد ذلك أنها استخدمت في غير ما خصصت من أجله فإنها تدخل في إيرادات أول سنة تحت الفحص .

وفي جميع الأحوال لا يجوز أن تزيد جملة المخصصات السنوية على ٥٪ من الربح السنوي الصافي للمنشأة .

أما المبالغ التي تأخذها المنشأة من أرباحها لتغذية الاحتياطيات على اختلاف أنواعها والتي تعد لتغطية خسارة محتملة أو لمنح العاملين مكافآت يزيد مجموعها على مرتب ثلاثة أشهر في السنة فلا تخصم من مجموع الأرباح التي تسرى عليها الضريبة .

٧ - أقساط التأمين الاجتماعي المقررة على صاحب المنشأة لصاح العاملين ولصالحه والتي يتم أدائها للهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية أو الهيئة العامة للتأمين والمعاشات .

٨ - المبالغ التي تستقطعها المنشآت سنويا من أموالها أو أرباحها لحساب الصناديق الخاصة للتوفير أو الادخار أو المعاش أو غيرها سواء أكافت منشأة طبقا لأحكام قانون صناديق التأمين الخاصة رقم ٥٤ لسنة ١٩٧٥ أو القانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٨٠ بشأن أنظمة التأمين الاجتماعي الخاص البديلة أو كانت منشأة طبقا لنظام له لائحة أو شروط خاصة وذلك بما لا يجاوز ٢٠٪ من مجمرع مرتبات وأجور العاملين بها بشرط أن يكون للنظام الذي ترتبط بتنفيذه المنشآت لائحة أو شروط خاصة بنصوص فيها على أن ما تؤديه المنشآت طبقا لهذا النظام يقابل التزاماتها لمكافأة نهاية الخدمة أو المعاش وأن تكون أموال هذا النظام منفصلة أو مستقلة عن أموال المنشأة ومنشورة لحسابه الخاص .



مادة ٢٥ - اذا ختم حساب احدى السنوات بخسارة فان هذه الخسارة تخصم من ارباح السنة التالية فاذا لم يكف الربح لتغطية الخسارة بألمها نقل الباقي الى السنة التالية ، فاذا بقي بعد ذلك جزء من الخسارة نقل الى السنة التالية وحتى السنة الخامسة ، ولكن لا يجوز بعد ذلك نقل شيء من الخسارة الى حساب أى سنة أخرى .

ولا يسرى هذا الحكم على أوجه النشاط التي يتم ربط الضريبة عليها على أساس حكيمى او ثابت .

وفي حالة التوقف الجبرى لا تحسب فترة التوقف من بين الفترات المنصوص عليها في هذه المادة .

مادة ٢٦ - تخصم ايرادات رؤوس الأموال المنقولة الداخلة في ممتلكات المنشأة والتي خضعت لضريبة نوعية ، أو أعفيت منها بمقتضى القانون، وكذا الايرادات الناتجة من ارباح خضعت للضريبة على ارباح شركات الأموال من مجموع الربح الصافى الذى تسرى عليه الضريبة على الأرباح لتجارية والصناعية وذلك بمقدار مجموع الايرادات المشار اليها بعد خصم نصيبها في مصاريف وتكاليف الاستثمار بواقع ١٠٪ من قيمة تلك الايرادات .

ويسرى الحكم ذاته على ايرادات الأراضى الزراعية أو العقارات المبنية الداخلة في ممتلكات المنشأة ، بحيث تخصم هذه الايرادات من مجسوع الربح الصافى الذى تسرى عليه الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية بعد استبعاد ١٠٪ من قيمتها ويشترط أن تكون هذه الايرادات داخلة في جملة ايرادات المنشأة .

وفي كلتا الحالتين لا يجوز خصم أية تكاليف متعلقة بهذه الايرادات .

مادة ٢٧ - فى الحالات التي يتم فيها الربط على أساس الأرباح الفعلية تفرض الضريبة على ارباح مجموع المنشآت التي يستثمرها كل ممول فى مصر بمركز ادارة هذه المنشآت وفى حالة عدم تعيين هذا المركز ففى الجهة التي يقع بها نشاطه الرئيسى .

وهيما يتعلق بشركات التضامن تفرض الضريبة على كل شريك شخصيا عن حصة في أرباح الشركة تعادل نصيبه فيها ، وكذلك على كل ما يحصل عليه من الشركة من أجور أو فوائد على رأس ماله أو حسابه الجاري لديها أو غير ذلك من إيراد .

أما فيما يتعلق بشركات التوصية البسيطة فتفرض باسم كل من الشركاء المتضامين على النحو الموضح بالفقرة السابقة ومازاد على ذلك تفرض عليها الضريبة باسم الشركة .

ومع ذلك تبقى الضريبة المربوطة على الشريك المتضامن دينا على الشركة في حدود ما كان يستحق على نصيبه في ربح الشركة لو فرضت عليه الضريبة مستقلا .

مادة ٢٨ - إذا ربطت الضريبة على شخص أو شركة وثبت أنه يعمل لحساب شخص آخر أو شركة أخرى بطريق الصورية أو التواطؤ للحصون على أية مزايا أو للتهرب من أية التزامات مقررة بسقضى أحكام هذا القانون كان كلاهما الظاهر والحقيقى مسئولين بالتضامن عن سداد الضرائب المستحقة على الأرباح .

ويعتبر ممولا ظاهرا يعمل لحساب الممول الحقيقي المتنازل اليه عن المنشأة أو المنقول اليه ترخيصها اذا كانت تجمعه بالمتنازل أو صاحب الترخيص عمالة عمل أو كان التنازل أو نقل الترخيص بين الأصول واثسروع القصر أو بين الأزواج .

وفي جميع الأحوال يجوز لصاحب الشأن أن يثبت جدية التصرف .

مادة ٢٩ - اذا توقفت المنشأة عن العمل الذى تؤدي الضريبة على أرباحه توقفا كليا أو جزئيا تفرض الضريبة على الأرباح الفعلية حتى التاريخ الذى توقف عن العمل .

ويقصد بالتوقف الجزئي انتهاء الممول لبعض اوجه النشاط أو لفرع أو أكثر من الفروع التي يزاول فيها نشاطه .

وعلى الممول أن يخطر مأمورية الضرائب المختصة خلال ثلاثين يوماً من التاريخ الذي توقف فيه العمل والا التزم بالضريبة المستحقة على أرباح الاستغلال عن سنة كاملة .

وعليه أيضاً خلال تسعين يوماً من تاريخ التوقف أن يتقدم باقرار مينا به نتيجة العمليات بالمنشأة حتى تاريخ التوقف ومرفقا به المستندات والبيانات اللازمة لتصفية الضريبة .

وإذ توقفت المنشأة بسبب وفاة صاحبها ، أو اذا توفي صاحبها خلال مدة الثلاثين يوماً المحددة لقيامه بالاطار عن التوقف ، يلتزم ورثته بالاطار عن التوقف خلال خمسة وأربعين يوماً من تاريخ وفاة مورثهم ، مع التقدم بالاقرار خلال تسعين يوماً من هذا التاريخ .

ويستفيد الشريك الذي لم يقم بالاطار عن التوقف من اطار غيره من الشركاء بهذه الواقعة .

مادة ٣٠ - يسرى على التنازل عن كل أو بعض المنشأة فيما يتعلق بتصفية الضريبة حكم التوقف عن العمل وتطبق عليه أحكام المادة ٢٩ من هذا القانون .

وعلى المتنازل اليه اطار مأمورية الضرائب المختصة بهذا التنازل خلال ثلاثين يوماً من تاريخ حصوله ، ويكون المتنازل والمتنازل اليه مسئولين بالتضامن عما استحق من ضرائب على المنشآت المتنازل عنها حتى تاريخ التنازل وكذلك عما استحق من ضرائب على الأرباح الرأسمالية التي تتحقق نتيجة هذا التنازل .

وللمتنازل اليه أن يطلب من مأمورية الضرائب المختصة أن تخرجه بيان عن الضرائب المستحقة لها عن المنشآت المتنازل عنها .

وعلى مأمورية الضرائب المختصة أن توافيه بالبيان المذكور خلال تسعين يوماً من تاريخ الطلب والا برئت ذمته من الضريبة المطلوبة وتكون مسؤوليته محدودة بمقدار المبالغ الواردة في هذا البيان .

ولا يكون للتنازل حجية فيما يتعلق بتحصيل الضرائب ما لم تتخذ الاجراءات المنصوص عليها في القانون رقم ١١ لسنة ١٩٤٠ الخاص ببيع المحال التجارية ورهنها .

وللمتنازل اليه حق الاعتراض أو الطعن بالنسبة للضريبة المسئول عنها .

مادة ٣١ - بعد اعمال حكم المادة ٣٠ من هذا القانون يمسح الضريبة على الوجه الآتي :

٢٠٪ على ال ١٠٠٠ جنيه الاولى .

٢٣٪ على ال ١٥٠٠ جنيه التالية .

٢٧٪ على ال ٢٠٠٠ جنيه التالية .

٣٢٪ على ما زاد على ذلك .

### الفصل الثالث

### الاعفاء من الضريبة

مادة ٣٢ - يعفى من الضريبة الأفراد والشركاء المتضامنون في شركات التضامن وشركات التوصية البسيطة والشركاء في شركات الواقع وفقاً لما يلي :

١ - تكون حدود الاعفاء المقرر للاعباء العائلية على الوجه الآتي :

(أ) ٧٢٠ جنيها سنويا للممول الأعزب .

(ب) ٨٤٠ جنيها سنويا للممول المتزوج ولا يعول أولادا أو غير المتزوج

ويعول ولداً أو أكثر .

(ج) ٩٦٠ جنيها سنويا للممول المتزوج ويعول ولدا أو أكثر .

فاذا تجاوز صافي الربح السنوي حد الاعفاء سالف الذكر

فلا تسرى الضريبة الا على ما يزيد على هذا الحد .

٢ - في تطبيق حكم هذه المادة يعتبر في حكم الممول الفرد الشركات القائمة أو التي تقوم بين الأصول والفروع انقصر أو بين الأزواج أو بين بعضهم البعض .

وتربط الضريبة في هذه الحالة باسم الأصل أو الزوج بحسب الأحوال ما لم يثبت صاحب الشأن جدية الشركة وذلك كله دون اخلال بحق الغير الشريك في التمتع بالاعفاء بالنسبة لحصته في الأرباح .

وفي هذه الحالة تعتبر أموال الشركة وأموال الأشخاص المكونين لها ضامنة للوفاء بالضرائب المستحقة .

٣ - يقتصر الاعفاء بالنسبة للشركاء المتضامنين في الشركات المشر اليها في هذه المادة على الشريك البالغ أو القاصر المأذون له في الاتجار أو المأذون لنائه في الاستمرار في التجارة .

٤ - يشترط في تحديد المعالين في تطبيق أحكام هذه المادة مايلي :

(أ) بالنسبة للأبن : ألا يكون قد بلغ سن الحادية والعشرين ويستثنى من ذلك اذا كان ذا عاهة تقعه عن الكسب أو اذا كان طالب بايدي مراحل التعليم العالي بشرط عدم تجاوزه سن السادسة والعشرين .

(ب) بالنسبة للابنة : ألا تكون متزوجة أو عاملة .

ولا يسرى حكم هذه المادة على أوجه النشاط التي يتم ربط الضريبة عليها على أساس حكيم أو ثابت .

مادة ٣٣ - يعفى من الضريبة :

أولا - أرباح مشروعات تربية النحل .

ثانيا : أرباح منشآت استصلاح واستزراع الأراضي وذلك على النحو الآتي :

( أ ) المنشآت القائمة وقت العمل بهذا القانون ولم تصبح أراضيها منتجة والمنشآت التي تقام بعد ذلك تعفى لمدة عشر سنوات اعتبارا من أول سنة ضريبية تالية لتاريخ اعتبار الأراضي منتجة .

(ب) المنشآت القائمة وقت العمل بهذا القانون وأصبحت أراضيها منتجة قبل العمل به يستمر ائفاؤها المدة اللازمة لاستكمال العشر سنوات اعتبارا من أول سنة ضريبية بالنسبة لتاريخ اعتبار الأراضي منتجة .

ويصدر قرار من وزير المالية بالاتفاق مع وزير الزراعة بالقواعد المنظمة لتحديد التاريخ الذي تعتبر فيه الأرض منتجة .

ثالثا : أرباح شركات الاتاج الداجنى وحظائر المواشى وتسمينها وشركات مصايد الأسماك وذلك على النحو التالى :

١ - المشروعات التى كانت قائمة وقت العمل بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٨ بشأن تحقيق العدالة الضريبية ، يستمر ائفاؤها المدة اللازمة لاستكمال مدد الثلاث سنوات المنصوص عليها فى ذلك القانون .

٢ - المشروعات التى أقيمت بعد العمل بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٨ المشار اليه ، وكذلك المشروعات التى تقام بعد تاريخ العمل بهذا القانون تعفى لمدة خمس سنوات اعتبارا من تاريخ مزاوله النشاط .

رابعا : أرباح مشروعات مراكب الصيد التى يملكها أعضاء انجبعيات التعاونية لصيد الأسماك من عمليات الصيد ، وذلك على النحو الآتى :

١ - بالنسبة للمشروعات التى كانت قائمة وقت العمل بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٨ بشأن تحقيق العدالة الضريبية ، يستمر ائفاؤها المدة اللازمة لاستكمال مدة عشر سنوات ابتداء من تاريخ سريان الاعفاء المنصوص عليها فى ذلك القانون .

٢ - بالنسبة للمشروعات التي أقيمت بعد العمل بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٨ المشار إليه ، وكذلك المشروعات التي تقام بعد تاريخ العمل بهذا القانون يكون الإعفاء لمدة عشر سنوات ابتداء من تاريخ مزاولة النشاط .

خامسا : أرباح صناديق التأمين الخاصة المنشأة طبقاً لأحكام القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون صناديق التأمين الخاصة .

#### الفصل الرابع

#### التزامات الممولين

#### الاقراءات والدفاتر

مادة ٣٤ - على الممول أن يقدم اقراراً مبيناً به مقدار أرباحه أو خسائره وفقاً لأحكام هذا القانون .

ويقدم الاقرار مقابل إيصال أو يرسل بالبريد الموصى عليه بعلم الوصول الى مأمورية الضرائب المختصة قبل أول أبريل من كل سنة أو خلال ثلاثة أشهر من تاريخ انتهاء السنة المالية للممول .

وتؤدى الضريبة المستحقة من واقع الاقرار في الميعاد المحدد لتقديمه ويلزم الممول الذي لم يقدم الاقرار في الميعاد بتسديد مبلغ اضافي للضريبة يعادل ٢٠٪ من الضريبة المستحقة من واقع الربط النهائي ويخفض هذا المبلغ الى النصف اذا تم الاتفاق بين الممول والمصلحة دون الاحالة الى لجان الطعن .

وعلى الممول أن يرفق بالاقرار صورة من حساب التشغيل والمتاجرة ، وصورة من حساب الأرباح والخسائر وصورة من آخر ميزانية معتمدة وكشفاً ببيان الاستهلاكات التي أجرتها المنشأة مع بيان المبادئ المحاسبية التي بنيت عليها الأرقام الواردة في الاقرار .

مادة ٣٥ - تلتزم كل منشأة ، سواء كانت فرنسية أو متخذة شكل شركة أشخاص بأن تقدم الاقرار المنصوص عليه في المادة ٣٤ من هذا القانون مستندا الى الدفاتر والسجلات والمستندات التي تحددها اللائحة التنفيذية وذلك في الأحوال الآتية :

١ - اذا كان رأس مال المنشأة يزيد على عشرة آلاف جنيه وفقا للتقدير أو السجل التجارى أو الصناعى .

٢ - اذا تجاوز صافى ربح المنشأة السنوى ، وفقا لآخر اقرار أو ربط نهائى بخسة آلاف جنيه .

٣ - اذا تجاوز اجمالى ايرادات النشاط التجارى للمنشأة خمسين ألف جنيه فى السنة .

ويكون الالتزام بمسالك الدفاتر فى الحالتين الأخيرتين عن السنة التالية للسنة التى قدم عنها الاقرار أو تم خلالها الربط النهائى أو تجاوز فيها اجمالى ايرادات النشاط التجارى المبلغ المشار اليه بحسب الأحوال .

ويجب أن يكون الاقرار المشار اليه والوثائق المرفقة به معتمدة وفقا لأحكام القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٥١ بمزاولة مهنة المحاسبة والمراجعة ، ومذيلة شهادة بنتيجة الفحص وبأن هذا الفحص تم طبقا لأساليب وأصول وقواعد المحاسبة والمراجعة السليمة المتعارف عليها .

ولا يعتد بالاقرار الذى يقدم الى المأمورية المختصة على خلاف هذه الأحكام .

مادة ٣٦ - تكون العبرة فى الدفاتر والسجلات والمستندات التى بمسكها الممول بأمراتها ومدى اظهارها الحقيقة وانتظامها من حيث الشكل وفقا لأصول المحاسبة السليمة وبمراعاة القوانين والقواعد المقررة فى هذا الشأن .  
ويقع عبء الاثبات على مصلحة الضرائب فى حالة عدم الاعتداد بالدفاتر متى كانت ممسوكة على النحو المشار اليه فى الفقرة السابقة .



مادة ٣٧ - يلتزم الممول حتى ولو لم تكن لديه دفاتر أو حسابات بتقديم اقرار يبين فيه ما يقدره لأرباحه أو خسائره في السنة السابقة وما يستند عليه في هذا التقدير .

ولا يعتد بالاقرار الذي يقدم الى المأمورية المختصة دون بيان أسس التقدير .

### الفصل الخامس

#### اجراءات ربط الضريبة

مادة ٣٨ - تربط الضريبة على الأرباح الحقيقية الثابتة من واقع الاقرار المقدم من الممول اذا قبلته مصلحة الضرائب .

وللمصلحة تصحيح الاقرار أو تعديله ، كما يكون لها عدم الاعتداد بالاقرار وتحديد الازباح بطريق التقدير .

مادة ٣٩ - اذا كان الاقرار معتمداً من أحد المحاسبين ومستنداً الى دفاتر وفقاً لأحكام المادة (٣٦) من هذا القانون يقع على مصلحة الضرائب عبء الاثبات في حالة عدم الاعتداد بالاقرار .

مادة ٤٠ - اذا توافر لدى مصلحة الضرائب من الأدلة ما يثبت عدم مطابقة الاقرار المشار اليه في المادتين ٣٥ ، ٣٧ من هذا القانون للحقيقة ، كان لها فضلا عن تصحيح الاقرار أو تعديله أو عدم الاعتداد به وتحديد الازباح بطرق التقدير أن تلزم الممول بآداء مبلغ اضافي للضريبة بواقع ٥٪ من فرق الضريبة المسحقة بحده أقصى مقداره ٥٠٠ جنية .

ويضاعف هذا المبلغ الاضافي في حالة تكرار المخالفة في السنة التالية مباشرة، ويزاد الى ثلاثة أمثاله عن تكرار المخالفة في أية سنة من السنوات التالية للسنة التالية .

وفي جميع الأحوال يشترط لزيادة المبلغ الاضافي سبق اخطار المصلحة للممول بالربط النهائي الأول وعناصره وأوجه مخالفة اقراره للحقيقة .

أما إذا كان عدم مطابقة الافرار للحقيقة راجعا الى استعمال احدى الطرق الاحتمالية المنصوص عليها في المادة ١٧٨ من هذا القانون فيكون تحديد الأرباح في هذه الحالة بطريق التقدير وذلك دون اخلال بالعقوبات المنصوص عليها في المادة ١٧٨ المشار اليها .

مادة ١٤١ - على المصلحة أن تخطر الممول بكتاب موصى عليه بعلم الوصول بعناصر ربط الضريبة وبقيمتها وأن تدعوه الى موافقتها كتابة بملاحظاته على التصحيح أو التعديل أو التقدير الذي أجرته المصلحة ، وذلك خلال شهر من تاريخ تسليم الاخطار ويتم ربط الضريبة على النحو الآتي :

( أ ) اذا وافق الممول على التصحيح أو التعديل أو التقدير تربط المصلحة الضريبة على مقتضاه ويكون الربط غير قابل للطعن ، كما تكون الضريبة واجبة الاداء .

(ب) اذا لم يوافق الممول على التصحيح أو التعديل أو التقدير أو لم يتم بالرد في الميعاد على ما طلبته المأمورية من ملاحظات على التصحيح أو التعديل أو التقدير ، تربط المأمورية الضريبة طبقا لما يستقر عليه رأيها .

فاذا وافق الممول على الربط ، أو انقضى الميعاد المشار اليه دون طعن أصبح الربط نهائيا .

ويخطر الممول بهذا الربط وبمناصره بخطاب موصى عليه بعلم الوصول تحدد له فيه ميعاد ثلاثين يوما لقبوله أو الطعن فيه طبقا لأحكام المادة (١٥٧) من هذا القانون .

ولا تكون الضريبة واجبة الاداء الا في حالة عدم رد الممول في الميعاد على ما أجرته المأمورية من تصحيح أو تعديل أو تقدير .  
أما اذا لم يوافق الممول على الربط أحيل الخلاف الى لجنة الطعن .

(ج) اذا لم يقدم الممول الاقرار والمستندات وفقا لاحكام المادتين (٣٤)، (٣٧) من هذا القانون تربط الضريبة طبقا لما يستتر عليه رأى المأمورية المختصة وتكون الضريبة واجبة الأداء ويكون للممول ابداء ملاحظاته على هذا التقدير خلال ثلاثين يوما من تاريخ تسلسه الاخطار وللممول أن يطعن فى التقدير وفقا للاجراءات المنصوص عليها فى المادة ١٥٧ من هذا القانون .

### الفصل السادس

#### أداء الضريبة

##### القسم الأول - أحكام عامة

مادة ٤٢ - يكون تحصيل الضريبة دفعة واحدة أو على أقساط بحيث لا تجاوز عدد السنوات الضريبية التي استحققت عنها الضريبة .

وإذا طرأت ظروف عامة أو ظروف خاصة بالمول تحول دون تحصيل الضريبة وفقا لحكم الفقرة السابقة ، جاز لرئيس مصلحة الضرائب أو من ينيبه تقسيطها على مدة أطول بحيث لا تزيد على مثلى عدد السنوات الضريبية .

مادة ٤٣ - على مصلحة الضرائب أن تخطر الممول بالتنبيه بصدور الورد خلال ستين يوما من تاريخ موافقة الممول على تقديرات المأمورية أو صدور قرار لجنة الطعن أو حكم من المحكمة الابتدائية .

وعلى المصلحة أن ترد الى الممول من تلقاء ذاتها المبالغ التي تكون قد وردت اليها بالزيادة على الضريبة المستحقة عليه وذلك خلال ثلاثين يوما من تاريخ اخطاره بالتنبيه بصدور الورد والا استحق عليها مقابل تأخير يعادل سعر الفائدة المعلن من البنك المركزى المصرى على الودائع النقدية ابتداء من نهاية مدة الثلاثين يوما حتى تاريخ الرد .

القسم الثاني - الخصم والاضافة والتخصيل لحساب الضريبة

أولا - الخصم

مادة ٤٢ - على الجهات المينة فيما بعد أن تخصم من كل مبلغ يزيد على عشرة جنيهات تدفعه على سبيل العمولة أو السمسرة أو مقابل عمليات الشراء أو التوريد أو المقاولات أو الخدمة الى أى شخص من أشخاص القطاع الخاص نسبة من هذا المبلغ تحت حساب الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية التى يستحق عليها .

ويستثنى من ذلك الأقساط التى تسدد لشركات التأمين :

١ - وزارات الحكومة ومصالحها ووحدات الحكم المحلى والهيئات العامة وشركات ووحدات القطاع العام ، والشركات المنشأة طبقاً لأحكام القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن بعض الأحكام الخاصة بشركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة ، أو بمقتضى قوانين خاصة أخرى ، وفروع الشركات الأجنبية والجمعيات التعاونية ، والمؤسسات الصحية والمعاهد التعليمية والنقابات والروابط والأندية والاتحادات والمستشفيات والمزادق .

٢ - المنشآت الأخرى ، التى يزيد رأس مالها على خمسة آلاف جنيه والتى يصدر بتحديدتها قرار من وزير المالية .

ثانيا - الاضافة

مادة ٤٥ - على الجهات المينة فى البند (١) من المادة (٤٤) من هذا القانون التى تتولى بيع أو توزيع أى سلع أو منتجات صناعية أو حاصلات زراعية محلية أو مستوردة الى أشخاص القطاع الخاص للتجار فيها أو تصنيعها أن تضيف نسبة على المبالغ التى تحصل عليها من أى شخص من هؤلاء الأشخاص وتحصل هذه النسبة مع هذه المبالغ تحت حساب الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية التى تستحق عليه .

مادة ٤٦ - على الجهات المبينة في البندين ١ ، ٢ من المادة (٢٠) من هذا القانون أن تضيف نسبة على الايجارات التي تحصلها من المستأجرين للأماكن المملوكة لها والمعدة للتجارة أو التصنيع فيها أو تقديم أو اعداد أية خدمات أو مأكولات أو مشروبات وتحصيلها مع الايجارات وبدات اجراءات التحصيل وذلك تحت حساب الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية المستحقة على كل من أشخاص المصدرين .

مادة ٤٧ - على الجهات التي تتولى استرداد قيمة صادرات أشخاص القطاع الخاص أن تخصم من هذه القيمة نسبة تحت حساب الضريبة المستحقة على كل من اشخاص المصدرين .

#### ثالثا - التحصيل لحساب الضريبة

مادة ٤٨ - على الجهات التي تمنح تراخيص للتجارة بالجملة في الخضر والفاكهة والحبوب أو تلك التي تمنح تراخيص لمزاولة النشاط للحرفيين أن تحصل مبلغا تحت حساب الضريبة ممن صدر باسمه الترخيص وذلك عند اصدار الترخيص أو تجديده ويحظر على تلك الجهات منح الترخيص أو تجديده الا بعد تحصيل هذا المبلغ .

مادة ٤٩ - على مصلحة الجمارك أن تحصل من أشخاص القطاع الخاص نسبة من قيمة وارداتهم من السلع المسموح بتوريدها للبلاد للتجارة فيها أو تصنيعها تحت حساب الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية التي تستحق عليهم .

وفي حالة التنازل عن هذه السلع الى شخص آخر يتم تحصيل نسبة من كل من المتنازل والمتنازل اليه .

ويتم تحصيل هذه النسب مع الضرائب الجمركية على هذه السلع وبدات اجراءات تحصيلها .

مادة ٥٠ - على المجازر عند قيامها بالذبح لأشخاص القطاع الخاص أن تحصل مع رسوم الذبح المقررة مبلغا عن كل رأس من الذبائح تحت حساب الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية المستحقة على أرباح أصحاب الذبائح يصدر بتحديدته قرار من وزير المالية بعد أخذ رأى الوزير المختص .

مادة ٥١ - على أقسام المرور الامتناع عن اصدار أو تجديد أى ترخيص أو نقل أية رخصة لأية سيارة أجرة أو نقل مملوكة لأى شخص من أشخاص القطاع الخاص الا بعد تحصيل مبلغ يصدر بتحديدته قرار من وزير المالية تحت حساب الضريبة المستحقة على أرباح التشغيل أو أرباح المنشأة .

ويتم تحصيل هذه المبالغ دفعة واحدة أو على أقساط طبقا للقواعد المنظمة لسداد الضريبة المفروضة على السيارة بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٣ باصدار قانون المرور .

ويتعين على أقسام المرور توريد قيمة ما حصلته لحساب الضريبة المستحقة الى مصلحة الضرائب طبقا للإجراءات ، وخلال المواعيد التى يصدر بتحديدتها قرار من وزير المالية بعد الاتفاق مع وزير الداخلية .

#### رابعا - أحكام عامة

مادة ٥٢ - تحدد بقرار من وزير المالية السلع والمنتجات وأوجه النشاط والجهات وأنواع الأيجارات والحرف وغيرها مما يسرى عليها نظام الخصم والاضافة والتحصيل لحساب الضريبة وكذلك المبلغ أو النسبة التى يجرى خصمها أو اضافتها أو تحصيلها بما يتفق مع طبيعة كل نشاط وبما لا يجاوز ٢٠٪ من المبالغ المدفوعة أو المسددة أو المحصلة وكذلك المبلغ الذى يجب تحصيله قبل الترخيص .

مادة ٥٣ - على الجهات المذكورة فى المواد من (٤٤) الى (٥٠) من هذا القانون توريد قيمة ما حصلته لحساب الضريبة المستحقة الى مصلحة الضرائب فى موعد أقصاه آخر ابريل ويوليو وأكتوبر ويناير من كل عام مع بيان تفصيلي

بالمبالغ التي خصمت لحساب كل مسول من المولين المشار اليهم أو قبضت من كل منهم خلال الثلاثة أشهر السابقة وذلك طبقاً للأوضاع والاجراءات التي يصدر بتحديدھا قرار من وزير المالية .

وعلى المصلحة أن ترد الى الممول من نقاء ذاتها المبالغ المحصلة طبقاً لنظم الخصم والاضافة والتحصيل تحت حساب الضريبة بالزيادة على الضريبة المستحقة من واقع اقراره المعتمد من محاسب وذلك خلال تسعة أشهر تبدأ من نهاية المهلة المحددة لتقديم الاقرار ما لم تقم المأمورية باخطار اممول بعناصر ربط الضريبة خلال هذه الفترة والا استحق للمسول مقابيل تأخير ربط سعر الفائدة المعلن من البنك المركزي المصرى على الودائع النقدية ابتداء من نهاية مدة التسعة الأشهر حتى تاريخ الرد .

مادة ٥٤ - لا تسرى أحكام القسم الثانى من هذا الفصل على المنشآت غير الخاضعة أو المعفاة من الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية بمقتضى القانون خلال فترة عدم الخضوع أو الاعفاء مع التزامها بالخصم والاضافة بالنسبة لمنشآت القطاع الخاص التي تتعامل معها وفقاً للأحكام المنصوص عليها في هذا القسم .

### الباب الثالث

### الضريبة على المرتبات

### الفصل الأول

### نطاق الضريبة وسنعرھا

مادة ٥٥ - تسرى الضريبة على :

١ - المرتبات وما فى حكمها والماهيات والأجور والمكافآت والابرادات المرتبة لمدى الحياة فيما عدا الحقوق التأمينية التي تدفعها الحكومة المصرية

وحدات الحكم المحلى والهيئات العامة وغيرها من الأشخاص الاعتبارية العامة والصناديق الخاضعة للقانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٧٥ باصدار قانون صناديق التأمين الخاصة والقانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٨٠ بشأن أنظمة التأمين الاجتماعى الخاصة البديلة ، الى أى شخص سواء كان مقيما فى مصر أو فى الخارج .

٢ - المرتبات وما فى حكمها وانماهيات والأجور والمكافآت والايادات المرتبة لمدى الحياة فيما عدا المعاشات التى تدفعها الشركات والمنشآت واجمعيات والهيئات الخاصة والمعاهد التعليمية والأفراد الى أى شخص مقيم فى مصر أو فى الخارج عن خدمات أدت فى مصر .

٣ - مرتبات ومكافآت رؤساء وأعضاء مجالس الادارة فى شركات القطاع العام .

٤ - ما يحصل عليه مقابل العمل الادارى :

(أ) رؤساء وأعضاء مجالس الادارة المتدبون للادارة فى شركات المساهمة بالقطاع الخاص الذين لا تزيد مساهمتهم فى رأس مال الشركة على القدر المشترط قانونا لعضوية مجلس الادارة .

(ب) المديرون بشركات المساهمة بالقطاع الخاص الذين لا تزيد مساهمتهم فى رأس مال الشركة على القدر الذى يَطلبه القانون بالنسبة لعضو مجلس الادارة .

وفى جميع الأحوال يشترط ألا يستفيد من هذا الحكم فى كل شركة أكثر من أربعة محددين بالاسم ، وفى حدود خمسة آلاف جنيه سنويا لكل منهم سواء أكان ذلك مبلغا ثابتا أو نسبة مئوية من صافى الربح أو المبيعات أو غير ذلك .



مادة ٥٦ - بعد اعمال حكم المادة ٦٠ من هذا القانون يحدد سعر الضريبة على الوجه الآتى :

- ٢. / عن ال ٤٨٠ جنيها الأولى .
- ٥. / عن ال ٤٨٠ جنيها الثانية .
- ١٠. / عن ال ٩٦٠ جنيها التالية .
- ١٥. / عن ال ٩٦٠ جنيها التالية .
- ١٨. / عن ال ٩٦٠ جنيها التالية .
- ٢٢. / عما زاد على ذلك .

### الفصل الثانى

### وعاء الضريبة

مادة ٥٧ - تفرض الضريبة عن كل جزء من السنة تم الحصول فيه على أى ايراد من الايرادات الخاضعة للضريبة بنسبة مدته وعلى أساس الايراد الشهرى بعد تحويله الى ايراد سنوى .

وفى حالة حدوث تغيير فى الايراد الخاضع للضريبة يعدل حساب اضرية من تاريخ هذا التغيير على أساس الايراد الجديد بعد تحويله الى ايراد سنوى . وبالنسبة لمتجمد المرتبات وما فى حكمها والأجور والمكافآت التى تصرف دفعة واحدة فى سنة ما يتم توزيع هذا المتجمد على سنوات الاستحقاق ، وتحسب الضريبة على أساس ذلك .

مادة ٥٨ - فيما عدا ما ورد بالبند ٨ من المادة (١) من هذا القانون يتحدد وعاء الضريبة على المرتبات على أساس مجموع ما يحصل عليه المسول من مرتبات وماهيات وأجور ومكافآت وبدلات وايرادات مرتبة لمدى الحياة فيما عدا المعاشات وما يكون منسوحا له من المزايا النقدية أو العينية وذلك على الوجه الآتى :

١ - لا تسرى الضريبة على بدل طبيعة العمل الا فيما يجاوز ٢١٠ جنيها سنويا وذلك مع عدم الاخلال بالاغفاءات المقررة بمقتضى قوانين خاصة .

٢ - لا تسرى الضريبة على بدل التمثيل أو بدل الاستقبال الا فيما يجاوز ٣٠٠٠ جنيه سنويا ويشترط ألا يزيد على المرتب أو المكافأة أو الأجر الأصلي وذلك مع عدم الاخلال بالاعفاءات المقررة بمقتضى قوانين خاصة .

٣ - لا تسرى الضريبة على المبالغ التي يتقاضاها العاملون كحوافز انتاج وذلك في حدود ١٠٠٪ من المرتب أو المكافأة أو الأجر الأصلي وبشرط ألا يتجاوز ٣٠٠٠ جنيه في السنة .

وتعتبر حوافز انتاج في تطبيق أحكام هذا البند ما يلي :

( أ ) المبالغ المدفوعة من الحكومة و وحدات الحكم المحلي والهيئات العامة وشركات ووحدات القطاع العام كحوافز انتاج طبقا للقوانين واللوائح المنظمة لها .

( ب ) المبالغ المدفوعة من منشآت القطاع الخاص الخاضعة للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية أو للضريبة على أرباح شركات الأموال لزيادة الانتاج أو رفع مستوى الخدمات طبقا للقواعد التي يصدر بها قرار من وزير المالية بعد أخذ رأى وزير القوى العاملة .

٤ - لا تسرى الضريبة على المزايا النقدية أو العينية المتعلقة بالسكن التي يحصل عليها الخبراء الأجانب الخاضعون للضريبة على المرتبات بالسعر المحدد في المادة (٥٦) من هذا القانون ، وكذلك المصريون العاملون في مشروعات التعمير واستصلاح الأراضي أو التعدين الخاضعون لهذه الضريبة بالسعر المشار اليه .

٥ - لا يخضع للضريبة من المبالغ التي يتقاضاها ممثلو المكاتب الاقليمية للشركات والمنشآت الأجنبية في مصر الا ما يقابل نشاطهم فيها .

وفي جميع الأحوال لا يجوز أن يزيد مجموع بدلات طبيعة العمل والتشيل والاستقبال وحوافز الانتاج المعفاة من الضريبة طبقاً للبنود ١ و ٢ و ٣ من هذه المادة على أربعة آلاف جنيه سنوياً .

مادة ٥٩ - استثناء من السعر المحدد في المادة (٥٦) من هذا القانون :

١ - تفرض الضريبة بسعر ١٠٪ وبدون أى تخفيض على المبالغ التى تدفع للخبراء الأجانب أيا كانت الجهة أو الهيئة التى تستخدمهم لأداء خدمات تحت اشرافها بشرط ألا تزيد مدة استخدامهم على ستة أشهر فى السنة منصلة أو متقطعة .

٢ - تفرض الضريبة بسعر ٥٪ وبدون أى تخفيض على المبالغ التى يتصل عليها العاملون الخاضعون للضريبة فى وحدات الجهاز الإدارى للدولة والحكم المحلى والهيئات العامة ووحدات القطاع العام والمعاملين بكادرات خاصة علاوة على مرتباتهم الأصلية من أى وزارة أو هيئة عامة أو أى جهة إدارية أو وحدة من وحدات الحكم المحلى أو القطاع العام غير جهات عملهم الأصلية .

ولا تخضع المبالغ المنصوص عليها فى هذه المادة للضريبة على الدخل .

### الفصل الثالث

#### الإعفاء من الضريبة

مادة ٦٠ - يعفى من الضريبة كل مسول لا يزيد مجموع ما يحصل عليه من الإيرادات المنصوص عليها فى المادة (٥٥) من هذا القانون على ٧٢٠ جنيهاً فى السنة .

فإذا كان متزوجاً ولا يعول أولاداً أو كان غير متزوج ويعول ولداً أو أولاداً فيكون حد الإعفاء ٨٤٠ جنيهاً فى السنة .

وإذا كان متزوجاً ويعول ولداً أو أولاداً فيكون حد الإعفاء ٩٦٠ جنيهاً فى السنة .

فاذا تجاوز مجموع ما يحصل عليه الممول من الإيرادات الخاضعة للضريبة حد الإعفاء سالف الذكر فلا تسرى الضريبة الا على ما يزيد على هذا الحد .

ويعتد في تحديد المعالين في تطبيق أحكام هذه المادة بحكم ابند ٤ من المادة (٣٢) من هذا القانون .

#### مادة ٦١ :

١ - تعفى أجور عمال اليومية من الضريبة اذا كان الأجر اليومي لا يتجاوز أربعة جنيهاً وذلك أيا كانت مدة خدمتهم .

٢ - اذا تجاوز الأجر اليومي أربعة جنيهاً ولم يتجاوز ستة جنيهاً فرضت الضريبة بسعر ٢٪ على ما يزيد على الأربعة جنيهاً بشرط ألا تتجاوز مدة استخدامه الفعلية خلال السنة ستة أشهر متصلة أو منفصلة .

٣ - ولا يعد من عمال اليومية كل من تجاوز أجره اليومي ستة جنيهاً أيا كانت مدة استخدامه .

#### مادة ٦٢ - تعفى من الضريبة :

(أ) اشتراكات التأمين الاجتماعي وأقساط الادخار التي تستقنع وفقاً لأحكام قوانين التأمين الاجتماعي أو كنظم بديلة عنها أو قوانين المعاشات والادخار الحكومية .

(ب) اشتراكات العاملين في صناديق التأمين الخاص والتي تشأ طبقاً لأحكام القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٧٥

(ج) أقساط التأمين على حياة المول لمصلحة أو مصلحة زوجته أو أولاده  
القصر .

ويشترط بالنسبة للحالتين (ب) ، (ج) ألا تزيد جملة ما يخصم للممول عن ١٥٪ من صافي الإيراد أو ١٠٠٠ جنيه أيهما أقل - ولا يجوز تكرار خصم ذات الأقساط والاشتراكات من وعاء أى ضريبة أخرى .

(د) الإيرادات المرتبة لمدى الحياة التى تؤديها شركات التأمين عن وثائق التأمين التى لا تقل مدتها عن ١٠ سنوات .

مادة ٦٣ - يخصم ١٠٪ من اجمالى الإيراد الخاضع للضريبة مقابل الحصول على الإيراد ، وذلك بعد خصم الاشتراكات والمبالغ المنصوص عليها فى البنود ( أ ) و (ب) و (ج) من المادة (٦٢) من هذا القانون ونيل خصم الاعفاء المقرر للأعباء العائلية وفقا للمادة (٦٠) من هذا القانون .

مادة ٦٤ - تعفى من الضريبة تصاريح وتذاكر السفر المجانية أو ذات الأجر المخفض واستثمارات نقل الأثاث بالمجان التى تمنحها الهيئة العامة لشئون السكك الحديدية للعاملين بها وأسرهم لغير الأعمال المصلحية .

كما تعفى تذاكر السفر المجانية أو ذات الأجر المخفض التى تمنحها شركات الطيران ، والملاحة البحرية المصرية أو الأجنبية التى تعمل فى مصر للعاملين بهذه الشركات وأسرهم .

#### الفصل الرابع

##### الاققرارات

##### القسم الأول

##### الاققرارات التى يلتزم بها صاحب العمل

مادة ٦٥ - يلتزم أصحاب الأعمال من الأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين ممن يعمل لديهم أى من العاملين أو العمال بمرتب أو مكافأة أو أجر أو أتعاب أن يقدموا الى مأمورية الضرائب المختصة خلال ستين يوما من تاريخ الالتحاق بالخدمة أو العمل كشفا مينا فيه :

- ١ - أسماء ومحال اقامة ووظائف العاملين لديهم .
- ٢ - مقدار مرتباتهم أو ماهياتهم أو أجورهم أو أتعابهم .  
ويجوز أن تحدد اللائحة التنفيذية مواعيد وشروط خاصة بالشركات والمنشآت والهيئات والجمعيات التي تستخدم خمسين شخصا فأكثر .
- مادة ٦٦ - يلتزم مديرو الشركات والمنشآت والهيئات الخاصة والجمعيات أو المعاهد التعليمية أن يقدموا لمأمورية الضرائب المختصة بالاضافة الى ما هو منصوص عليه في المادة (٦٥) من هذا القانون وفي ذات المعاد المنصوص عليه فيها كشفا مبينا فيه :
- ١ - اسم ومحل اقامة أى شخص يشغل وظيفة مدير أو عضو أو سكرتير مجلس ادارة أو هيئة مراقبة أو لجنة أو غير ذلك ومقدار أتعابه أو مكافآته ولو كان تقديرها منوطا بقرار يصدر من مجلس الادارة أو من الجمعية العمومية .
- ٢ - مقدار كل مبلغ يدفع الى أى شخص بمناسبة قيامه بعمل من أعمال مهنته على سبيل العمولة أو السمسرة أو الرد التجارى أو غير ذلك من الأتعاب أو الهبات أو المكافآت سواء أكان دفعها بصفة دائمة أم بصفة عارضة .
- مادة ٦٧ - يلتزم الأفراد والشركات والهيئات الخاصة والجمعيات والمعاهد التعليمية الذين يدفعون ايرادات مرتبة لمدى الحياة بأن يقدموا الى مأمورية الضرائب المختصة خلال ستين يوما من تاريخ تولد الحق فى الايراد كشفا ببيان وأسماء ومحال اقامة أصحاب الايرادات المذكورة وبيان مقدارها وشروط دفعها .
- مادة ٦٨ - يجب تبليغ مأمورية الضرائب المختصة بكل تعديل يطرأ على البيانات المنصوص عليها فى المادتين (٦٦) و (٦٧) من هذا القانون خلال أربعين يوما من تاريخ حدوثه .

## القسم الثاني

### الاقراءات التي يلتزم بها أصحاب المرتبات

مادة ٦٩ - يلتزم كل شخص يتقاضى مرتبات أو مكافآت أو ماهيات أو أجر أو إيرادات مرتبة لمدة الحياة يتجاوز مجموع حدود الاعفاء المقرر للأعباء العائلية أيا كان مصدرها أو مصادرها بأن يقدم إلى مأمورية الضرائب المختصة خلال أربعين يوما من تاريخ التحاقه بالعمل أو من تاريخ تولد حقه في المرتب كافة البيانات المتعلقة بمقدار ما يتقاضاه من مرتبات أو مكافآت أو ماديات أو أجور أو إيرادات مرتبة لمدة الحياة مع بيان اسمه ومجال إقامته وأسماء ومجال إقامة من يعمل لديهم أو من يدفعون له الأيراد .

## الفصل الخامس

### تحصيل الضريبة

مادة ٧٠ - يلتزم أصحاب الأعمال والملتزمون بدفع الأيراد الخاضع للضريبة بأن يحجزوا مما يكون عليهم دفعه من المبالغ المنصوص عليها في المادة (٥٨) من هذا القانون قيمة الضرائب المستحقة .

ويتعين عليهم أن يوردوا إلى مأمورية الضرائب المختصة خلال الخمسة عشر يوما الأولى من كل شهر قيمة ما خصوه من الدفعات التي أجروها في الشهر السابق .

ويجوز أن تحدد اللائحة التنفيذية مواعيد أو شروط خاصة بالشركات والمنشآت والهيئات الخاصة والجمعيات والمعاهد التعليمية التي تستخدم خمسين شخصا فأكثر .

مادة ٧١ - إذا كان صاحب العمل أو الملتزم بدفع الأيراد الخاضع للضريبة غير مقيم في مصر أو لم يكن له فيها مركز أو منشأة فإن الالتزام بتوريد الضريبة يقع على عاتق مستحق الأيراد أو الخاضع للضريبة طبقا للشروط والأوضاع التي تحددها اللائحة التنفيذية .

وتبين اللائحة التنفيذية كذلك واجبات المستحق اذا كان الايراد الذي يبلغ مجموعه حد الخضوع للضريبة يتكون من عناصر يقل كل منها على حده عن هذا الحد .

### الفصل السادس

#### الاعتراض والظعن

مادة ٧٢ - للمسول خلال شهر من تاريخ تسليم الايراد الخاضع للضريبة أن يعترض على ربط الضريبة بطلب يقدم الى الجهة التي قامت بختم الضريبة . ويتعين على هذه الجهة أن ترسل الطلب مشغوعا بردها الى مأمورية الضرائب المختصة خلال ثلاثين يوما من تاريخ تقديمه .

وتتولى المأمورية فحص الطلب فاذا تبين لها جدية الاعتراضات التي أبدتها الممول قامت باخطار الجهة المشار اليها لتعديل ربط الضريبة ، أم اذا لم تقتنع بصحة الاعتراضات فيتعين عليها احالة الطلب الى لجنة الظعن المنصوص عليها في المادة (١٥٧) من هذا القانون مع اخطار صاحب الشأن بذلك بخطاب موصى عليه بعلم الوصول خلال ثلاثين يوما من تاريخ الاحالة .

### الباب الرابع

#### الضريبة على أرباح المهن غير التجارية

### الفصل الاول

#### نطاق الضريبة وسورها

مادة ٧٣ - تفرض ضريبة سنوية على صافي أرباح المهن الحرة وغيرها من المهن غير التجارية التي يمارسها المسول بصفة مستقلة ويكون العنصر الأساسي فيها العمل .

وتسرى هذه الضريبة على كل مهنة أو نشاط لا يخضع لضريبة نوعية أخرى .



فاذا كان صاحب المهنة أو النشاط الخاضع لهذه الضريبة بالتطبيق لأحكام الفقرتين السابقتين يباشر نشاطا يخضع للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية أو يتقاضى إيرادات تخضع للضريبة على المرتبات فتتعدد الضرائب النوعية التي يخضع لها الممول في هذه الحالة تبعاً لتعدد أوجه النشاط أو الأيراد .

مادة ٧٤ - يخضع للضريبة صافى أرباح المهن الحرة وغيرها من المهن والأنشطة غير التجارية المشار إليها في المادة (٧٣) من هذا القانون إذا آتت ناتجة عن مزاولة المهنة أو النشاط في مصر .

مادة ٧٥ - بعد اعمال حكم المادة ٨١ من هذا القانون يحدد سعر الضريبة سنويا على الوجه التالى :

- ١٨٪ عن ال ١٠٠٠ جنيه الأولى .
- ٢٠٪ عن ال ١٥٠٠ جنيه التالية .
- ٢٥٪ عن ال ٢٠٠٠ جنيه التالية .
- ٣٠٪ عما زاد على ذلك .

### الفصل الثانى

### وعاء الضريبة

مادة ٧٦ - تحدد الضريبة سنويا على أساس صافى الأرباح خلال السنة السابقة .

ويكون تحديد صافى الأرباح على أساس نتيجة العمليات المختلفة طبقاً لأحكام هذا الباب بعد خصم جميع التكاليف اللازمة لمباشرة المهنة ومنها رسوم القيد والاشتراكات السنوية ورسوم مزاولة المهنة والضرائب ما عدا آضريبة على أرباح المهن غير التجارية التي يؤديها الممول طبقاً لهذا القانون .

مادة ٧٧ - يخصم من الأرباح الصافية التي تم تحديدها على النحو المشار إليه في المادة (٧٦) من هذا القانون المبالغ الآتية :

١ - ١٠٪ مقابل الاستهلاك المهني تزداد إلى ١٥٪ بالنسبة للكتاب والأدباء والمؤلفين والفنانين أعضاء اتحاد الكتاب وجمعية المؤلفين والملحنين وتقابات المهن الفنية .

٢ - المبالغ التي يؤديها المسونون إلى تقاباتهم لتمويل نظمتها الخاصة بالمعاشات على ألا يجاوز ما يخصم ١٠٪ من صافي الإيراد وبشرط ألا يكون الممول منتفعا بالاعفاء المقرر وفقا لقوانين المعاشات والتأمين الاجتماعي .

٣ - أقساط التأمين على حياة الممول لمصلحته أو مصلحة زوجته أو أولاده انقصر بحد أقصى ١٥٪ من صافي الإيراد الخاضع للضريبة أو ١٠٠٠ جنيه أيهما أقل . ولا يجوز تكرار خصم ذات الأقساط من وعاء أية ضريبة أخرى .

٤ - ( أ ) التبرعات المدفوعة للحكومة ووحدات الحكم المحلي والهيئات العامة أيا كان مقدارها .

( ب ) التبرعات والاعانات المدفوعة للهيئات الخيرية والمؤسسات الاجتماعية المصرية المشهورة طبقا لأحكام القوانين المنظمة لها ولدور العلم والمستشفيات الخاضعة لإشراف الحكومة في حدود ٧٪ من صافي الربح السنوي .

ولا يجوز تكرار خصم ذات التبرعات من وعاء أية ضريبة أخرى .

مادة ٧٨ - يسرى حكم المادة ( ٢٥ ) من هذا القانون على الضريبة على أرباح المهن غير التجارية .

مادة ٧٩ - يخصم من اجمالي ايراد الممول ٢٠٪ مقابل جميع التكاليف المنصوص عليها في المادة ٧٦ من هذا القانون ما لم تكن هذه التكاليف من واقع الدفاتر المنظمة أو المستندات التي تعتمد عليها مصلحة الضرائب أو المؤشرات والقرائن المحددة بالتطبيق لحكم الفقرة الثانية من المادة ٨٦ من هذا القانون أكثر من هذه النسبة .

مادة ٨٠ - استثناء من السعر المحدد في المادة ٧٥ من هذا القانون تفرض ضريبة بسعر  $\frac{1}{20}$  وبغيز أى تخفيض على ما يلى :

(أ) كل مبلغ يدفع مكافأة عن الارشاد أو التبليغ عن أية جريمة من جرائم التهرب المعاقب عليها قانونا .

(ب) كل مبلغ يحصل عليه الأجانب غير المقيمين ممن يقومون بأية مهنة أو نشاط من المهن والأنشطة الخاضعة إيراداتها للضريبة .

ولا تخضع المبالغ المنصوص عليها في هذه المادة للضريبة العامة على الدخل .

وعلى الأفراد والجهات الذين يقومون بدفع هذه المبالغ حجز الضريبة وتوريدها الى مصلحة الضرائب خلال الخمسة عشر يوما الأولى من كل شهر مع بيان المبالغ التى دفعت خلال الشهر السابق .

### الفصل الثالث

#### الاعفاء من الضريبة

مادة ٨١ - تكون حدود الاعفاء المقرر للأعباء العائلية على الوجه الآتى :

- ١ - ٧٢٠ جنيها سنويا للمسول الأعزب .
  - ٢ - ٨٤٠ جنيها سنويا للمسول المتزوج ولا يعول أولادا أو غير المتزوج ويعول ولدا أو أكثر .
  - ٣ - ٩٦٠ جنيها سنويا للمسول المتزوج ويعول ولدا أو أكثر .
- فاذا تجاوز صافى الربح السنوى حد الاعفاء سالف الذكر فلا تسرى الضريبة الا على ما يزيد على هذا الحد .

ويعتد فى تحديد من يعولهم المسول بحكم البند ٤ من المادة ٣٢ من هذا القانون .

مادة ٨٢ - يعنى من الضريبة :

- ١ - المنشآت الزراعية فيما عدا ما هو منصوص عليه في هذا القانون .
- ٢ - الجماعات التى لا ترمى الى الكسب وذلك فى حدود نشاطها الاجتماعى أو العلمى أو الرياضى .
- ٣ - المعاهد التعليمية التابعة أو الخاضعة لإشراف إحدى وحدات الجهاز الإدارى للدولة أو القطاع العام .
- ٤ - أصحاب المهن الحرة المقيدون كأعضاء عاملين فى نقابات مهنية فى مجال تخصصهم ، وذلك لمدة ثلاث سنوات من تاريخ مزاوله المهنة الحرة ، ولا يلزمون بالضريبة الا اعتباراً من أول الشهر التالى لانقضاء مدة الاعفاء ، سائلة الذكر مضافا إليها مدة التسرين التى يتطلبها قانون مزاوله المهنة وفترات الخدمة العامة أو التجنيد أو الاستدعاء للاحتياط اذا كانت تالية لتاريخ بدء مزاوله المهنة ، وتخفيض المدة المقررة للاعفاء الى سنة واحدة لمن يزاول المهنة لأول مرة اذا كان قد مضى على تخرجه أكثر من خمسة عشر عاماً . ويستترط لسريان الاعفاء أن يزاول المهنة منفرداً دون مشاركة مع الغير ما لم يكن هذا الغير متمتعاً بالاعفاء .
- ٥ - أرباح تأليف وترجمة الكتب والمقالات الدينية والعلمية والثقافية والأدبية ، فيما عدا ما يكون ناتجاً من بيع المؤلف أو الترجمة لأخراجه فى صورة مرئية أو صوتية .
- ٦ - أرباح أعضاء هيئات التدريس بالجامعات والمعاهد وغيرهم عن مؤلفاتهم ومصنفاتهم التى تطبع أصلاً لتوزيعها على الطلاب وفقاً للنظم والأسعار التى تضعها الجامعات والمعاهد .
- ٧ - أرباح الفنانين التشكيليين من أعضاء النقابة من إنتاج مصنفات فنون التصوير والنحت والحفر .

مادة ٨٣ - اذا انتطح الممول عن ممارسة مهنته أو نشاطه تستحق الضريبة بذات السعر السنوي عن الأرباح التي تحققت خلال المدة التي مارس فيها المهنة أو النشاط ، ويسرى هذا الحكم كلما استحققت الضريبة عن جزء من السنة لأي سبب آخر .

وعلى الممول أن يخطر مأمورية الضرائب المختصة خلال ثلاثين يوما من تاريخ الانقطاع والأ التزم بالضريبة المستحقة عن أرباح سنة كاملة .

وعلى الممول أيضا خلال تسعين يوما من تاريخ الانقطاع أن يتقدم باقرار مبينا به نتيجة نشاطه حتى تاريخ الانقطاع مرفقا به المستندات والبيانات اللازمة لتصفية الضريبة .

وإذا توقف النشاط بسبب وفاة الممول ، أو اذا توفي الممول خلال مدة الثلاثين يوما المحددة لقيامه بالاخطار عن التوقف ، يلتزم ورثته بالاخطار عن التوقف خلال خمسة وأربعين يوما من تاريخ وفاة مورثهم ، مع التقدم بالاقرار خلال تسعين يوما من هذا التاريخ .

#### الفصل الرابع

#### التزامات المولين

#### الفسم الأول

#### الدفاتر

مادة ٨٤ - يلتزم الممول بإمسك دفتر يومية يؤشر على كل صفحة منه من المأمورية المختصة ، وأن يقيد فيه يوما بيوم كل الإيرادات وكذلك التكاليف والمصروفات الفعلية اللازمة لمباشرة المهنة .

وعلى الممول أن يسلم الى كل من يدفع اليه مبلغا مستحقا له بسبب ممارسة المهنة كأتعاب أو عمولة أو مكافأة أو أى مبلغ آخر خاضع لهذه الضريبة ايصالا موضحا به التاريخ وقيمة المبلغ المحصل موقعا عليه منه ويستخرج هذا الايصال من دفتر ذى قوائم سلسلة تسلمه مصلحة الضرائب لكل مول .

ويلتزم الممول بتقديم هذين الدفترين الى مصلحة الضرائب عند كل طلب .

### القسم الثانى

#### الاقرار

مادة ٨٥ - يلتزم الممول بأن يقدم مقابل ايصال أو يرسل بالبريد الموصى عليه بعلم الوصول الى مأمورية الضرائب المختصة قبل أول ابريل من كل عام اقرارا مبينا فيه الايرادات والتكاليف وصافى الأرباح أو الخسائر عن السنة السابقة مصحوبا بجميع المستندات المؤيدة له ومتضمنا البيانات التى يصدر بتحديداتها قرار من وزير المالية .

وتؤدى الضريبة المستحقة من واقع الاقرار فى الميعاد المحدد لتقاييمه .

ويلزم الممول الذى لم يقدم اقرارا فى الميعاد بتسديد مبلغ اضافى للضريبة يعادل ٢٠٪ من الضريبة المستحقة من واقع الربط النهائى ويخفض هذا المبلغ الى النصف اذا تم الاتفاق بين الممول والمصلحة دون الاحالة الى لجان الطمن .

### الفصل الخامس

#### ربط الضريبة

مادة ٨٦ - تسرى فى شأن هذه الضريبة أحكام الفصل الخامس من الباب الثانى من هذا الكتاب وكذا أحكام البابين السادس والسابع من الكتاب الثالث من هذا القانون .

وفي حالة عدم وجود دفاتر منتظمة يكون تقدير وعاء الضريبة بناء على مؤشرات الدخل وغيرها من القرائن التي تكشف عن الأرباح الفعلية للمسؤول وتكاليف مزاوله المهنة وصافي الربح وقتا بطبيعة المهنة ، ويصدر بتحديد المؤشرات والقرائن قرار من وزير المالية .

### الفصل السادس

#### أداء الضريبة

##### القسم الأول - أحكام عامة

مادة ٨٧ - يكون تحصيل الضريبة وتقسيمها طبقاً لأحكام المادة (٤٢) من هذا القانون .

مادة ٨٨ - على مصلحة الضرائب أن تخطر الممول بالتنبيه بصدور الورد خلال ستين يوماً من تاريخ موافقة امور على تقديرات المأمورية أو بصدور قرار لجنة الضمن أو حكم من المحكمة الابتدائية وعلى المصلحة أن ترد للمسؤول من تلقاء ذاتها المبالغ التي تكون قد وردت اليها بالزيادة على الضريبة المستحقة عليه وذلك خلال ثلاثين يوماً من تاريخ اخطاره بالتنبيه بصدور الورد ، والا استحق عليها مقابل تأخير يعادل سعر الفائدة المعن من البنك المركزي المصري على الودائع النقدية ابتداء من نهاية مدة الثلاثين يوماً حتى تاريخ الرد .

##### القسم الثاني - الخصم والتخصيل لحساب الضريبة

##### أولاً - الخصم

مادة ٨٩ - على الجهات المينة فيما بعد أن تخصص من كل مبلغ يزيد على عشرة جنيهات تدفعه الى أصحاب المهن غير التجارية التي تحدد بقرار من وزير المالية تحت حساب الضريبة على أرباح المهن غير التجارية ١٠٪ إذا كان المبلغ المدفوع يقل عن خمسمائة جنيه و ١٥٪ إذا زاد على ذلك .

١ - وزارات الحكومة ومصالحها ووحدات الحكم المحلي والهيئات العامة وشركات ووحدات القطاع العام ، والشركات المنشأة طبقاً لأحكام القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ والقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ المشار إليهما أو بمقتضى قوانين خاصة أخرى ، وفروع الشركات الأجنبية والجمعيات التعاونية والمؤسسات الصحفية والمعاهد التعليمية والنقابات والروابط والأندية والاتحادات والمستشفيات والفنادق والجمعيات والمكاتب المهنية ودور النشر ومنشآت الإنتاج السينمائي والمسارح ودور اللهو .

٢ - المنشآت الأخرى التي يزيد رأس مالها على خمسة آلاف جنيه ويصدر بتحديداتها قرار من وزير المالية .

#### ثانياً - التحصيل لحساب الضريبة

مادة ٩٠ - على أقلام كتاب المحاكم على اختلاف درجاتها عند تقديم صحت الدعوى أو الطعون إليها لقيدها ، وعلى مأموريات الشهر العقاري عند التأشير على المحررات بالصلاحية للشهر تحصيل مبلغ يحدد بقرار من وزير المالية وذلك تحت حساب الضريبة المستحقة على المحامي الموقع على الصحيفة أو النحر .

مادة ٩١ - على كل مستشفى يقوم به أى طبيب بإجراء عملية جراحية لحسابه الخاص أن يحصل منه مبلغاً يحدد بقرار من وزير المالية وذلك تحت حساب الضريبة المستحقة على الطبيب الذى أجرى العملية .

مادة ٩٢ - على مصلحة الجمارك أن تحصل من كل شخص يزاول مهنة التخليص الجمركى من غير أشخاص القطاع العام مبلغاً يحدد بقرار من وزير المالية عن كل بيان جمركى يقدمه للمصلحة وذلك تحت حساب الضريبة المستحقة على المخلص .



### ثالثا - احكام عامة

مادة ٩٣ - على الجهات المشار اليها في المواد من (٨٩) الى (٩٢) من هذا القانون توريد قيمة ما حصلته لحساب الضريبة المستحقة الى مصلحة الضرائب في موعد أقصاه آخر ابريل ويوليو وأكتوبر ويناير من كل عام مع بيان تفصيلي بالمبالغ التي خصت لحساب كل ممول أو حصلت منه خلال الثلاث الأشهر السابقة وذلك طبقا للأوضاع والاجراءات التي يحددها وزير المالية بنزار منه .

وعلى المصلحة أن ترد الى الممول من تلقاء ذاتها المبالغ المحصلة طبقا لنظام الخصم أو التحصيل لحساب الضريبة بالزيادة على الضريبة المستحقة من واقع اقراره المعتمد من محاسب وذلك خلال تسعة أشهر تبدأ من نهاية المولة المحددة لتقديم الاقرار ما لم تقم الأمورية باخطار الممول بعناصر ربط الضريبة خلال هذه الفترة والا استحق الممول مقابل تأخير يعادل سعر الفائدة المعلن من البنك المركزي المصري على الودائع التقديمية ابتداء من نهاية مدة التسعة أشهر حتى تاريخ الرد .

مادة ٩٤ - لا تسري أحكام القسم الثاني من هذا الفصل على المولين غير الخاضعين للضريبة أو المعفين منها طوال فترة عدم الخضوع أو لاعفاء .

### الباب الخامس

### الضريبة العامة على الدخل

### الفصل الأول

### نطاق الضريبة وسعرها

مادة ٩٥ - تفرض ضريبة عامة على صافي الايراد الكلي الذي يحصل عليه الأشخاص الطبيعيون .

ويقصد بالايراد في تطبيق أحكام هذا الباب الايراد الخاضع لاحدى الضرائب النوعية بما في ذلك ايراد الأراضي الزراعية وايراد العقارات المبنية وكذلك الايرادات الآتية :

١ - توزيعات شركات الأموال المنصوص عليها في الكتاب الثاني من هذا القانون التي يحصل عليها الأشخاص الطبيعيون .

٢ - نصيب الشريك الموصى في أرباح حصة التوصية التي تم ربط الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية عليها باسم الشركة وذلك بعد خصم هذه الضريبة من هذا النصيب .

٣ - ما يؤول الى الأشخاص الطبيعيين من الأرباح الصافية الناتجة عن العمليات المعفاة طبقا للمادة الخامسة من القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٧٤ بشأن بعض الأحكام الخاصة بالتعبير .

٤ - ما يؤول الى الأشخاص الطبيعيين من الأرباح والتوزيعات المحققة من المشروعات المتمتع باعفاءات ضريبية وفقا لأحكام القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ المشار اليه وذلك بعد انقضاء مدة الاعفاء المقررة للمشروع ، ومع عدم الإخلال بالاعفاءات المقررة للمستثمر العربي والأجنبي .

مادة ٩٦ - يحدد سعر الضريبة سنويا على الوجه الآتى :

الشريحة الأولى : حتى ٢٠٠٠ جنية معفاة .

الشريحة الثانية : أكثر من ٢٠٠٠ جنية حتى ١٠٠٠٠ جنية يكون السعر  $\frac{٨}{١٠٠}$  عن الألف جنية الأولى ويزاد بواقع  $\frac{١}{١٠٠}$  عن كل ألف جنية تالية .

الشريحة الثالثة : أكثر من ١٠ آلاف جنية حتى ٥٠ ألف جنية يكون السعر  $\frac{١٨}{١٠٠٠}$  عن العشرة آلاف جنية الأولى ويزاد بواقع  $\frac{٢}{١٠٠٠}$  عن كل خمسة آلاف جنية تالية .

المشريحة الرابعة : أكثر من ٥٠ ألف جنيه حتى ٧٥ ألف جنيه يكون السعر  $\frac{33}{100}$  عن العشرة آلاف جنيه الأولى ويزاد بواقع ٥٪ عن كل خمسة آلاف جنيه تالية .

المشريحة الخامسة : أكثر من ٧٥ ألف جنيه يكون السعر ٥٠٪ .

### الفصل الثاني

### وعاء الضريبة

مادة ٩٧ - تستحق الضريبة في أول يناير من كل سنة ، كما تستحق بوفاة الممول أو انقطاع توطن الأجنبي في مصر .

مادة ٩٨ - تسرى الضريبة على صافي الإيراد المنصوص عليه في المادة (٩٥) من هذا القانون الذي حصل عليه الممول خلال السنة السابقة ، وتتحدد الإيرادات طبقاً للقواعد المقررة لتحديد أوعية الضرائب النوعية مع مراعاة ما يلي :  
١ - يحدد إيراد الأراضي الزراعية على أساس القيمة الإيجارية المتخذة أساساً لربط ضريبة الأطنان بعد خصم ٢٠٪ مقابل جميع التكاليف .

كما يحدد إيراد العقارات المبنية على أساس القيمة الإيجارية المتخذة أساساً لربط الضريبة على العقارات المبنية على أن يخصم ٢٠٪ مقابل جميع التكاليف وذلك في الأحوال التي يتم فيها تحديد القيمة الإيجارية دون خصم هذه النسبة .  
وتعامل الإيرادات الناتجة من تقرير حق الانتفاع معاملة الإيرادات الناتجة من الأموال المملوكة ملكية تامة .

ويجوز للممول أن يطلب تحديد إيرادات العقارات على أساس الإيراد الفعلي بشرط أن يتضمن الطلب جميع عقاراته الزراعية أو المبنية .

ويجب أن يقدم هذا الطلب خلال الفترة المحددة لتقديم الأقرارات السنوية وأن يكون الممول مسكلاً دفاتر منتظمة على الوجه المنصوص عليه في المادة (٣٦) من هذا القانون والا سقط حقه في الانتفاع بهذا الحكم .

٢ - يحدد ناتج الأسهم والسندات الذي توزعه شركات المساهمة التابعة لقطاع العام أو الخاص على الأشخاص الطبيعيين على أساس ٥٠٪ مما تم توزيعه وذلك بشرط أن تكون الأوراق المالية للشركة مقيدة في سوق الأوراق المالية .

٣ - يحدد وعاء الأرباح التجارية والصناعية ووعاء المرتبات ووعاء المهين غير التجارية على أساس الوعاء الذي اتخذ أساساً لربط الضريبة النوعية قبل خصم الاعفاء المقرر للأعباء العائلية .

وتخصم خسائر الاستغلال التجاري والصناعي وخسائر الاستغلال المبنى في سنة تحققها دون غيرها من السنوات وعلى ألا يكون لنقل هذه الخسائر طبقاً لحكم المادتين ٢٥ ، ٧٨ من هذا القانون أثر عند تحديد وعاء الضريبة العامة على الدخل في السنوات التالية وذلك ما لم يكن للممول في سنة تحقق الخسارة إيرادات تخضع للضريبة العامة على الدخل ففي هذه الحالة يتم خصم الخسارة من مجموع الإيرادات الخاضعة للضريبة العامة على الدخل في السنة التالية .

مادة ٩٩ - يخصم من مجموع الإيرادات المبينة في المادة السابقة ما يلي :

١ - ما يكون قد دفعه الممول من :

(أ) فوائد القروض وفوائد الديون التي في ذمته ما لم يكن قد سبق خصمها من وعاء إحدى الضرائب النوعية ويشترط ألا تكون هذه القروض أو الديون قد عقدت بضمان أوراق مالية أو ودائع إيراداتها معفاة من الضرائب .

(ب) جميع الضرائب المباشرة التي دفعها الممول خلال السنة السابقة فيما عدا الضريبة العامة على الدخل والضريبة على الشركات ورسم الأيلولة على الشركات وكذلك الغرامات والتعويضات ومقابل التأخير والمبالغ الإضافية للضريبة .

ويعتبر ربط كل من ضريبة الأطنان والضريبة على العقارات المبنية

في حكم دفعها .

(ج) المبالغ التي سددتها مقدما تحت حساب الضريبة النوعية المستحقة عليه على أن تعتبر المبالغ المستردة منها إيرادا في السنة التي يتم فيها الاسترداد .

(د) الضريبة المسددة من واقع اقرار الضريبة النوعية عن ذات السنة المقدم عنها اقرار الضريبة العامة على الدخل على أن تعتبر المبالغ المستردة منها إيرادا في السنة التي يتم فيها الاسترداد .

٢ - (أ) التبرعات المدفوعة للحكومة والهيئات العامة ووحيدات الحكم المحلي أيا كان مقدارها .

(ب) التبرعات والاعانات المدفوعة للهيئات الخيرية أو المؤسسات الاجتماعية المصرية المشهرة طبقا لأحكام القوانين المنظمة لها ولدور العلم والمستشفيات الخاضعة للاشراف الحكومي بشأنها لا يجاوز  $\frac{7}{100}$  من صافي الدخل الكلي السنوي للممول .

ويشترط في خصم جميع التبرعات المنصوص عليها في هذا البند عدم سبق خصمها من وعاء أي ضريبة .

٣ - أقساط الأيرادات المرتبة لمدى الحياة وكذلك النفقات الملزم بها الممول قانونا أو تنفيذا لحكم قضائي اذا تقررت بغير مقابل على ألا يجاوز ما يخصم في جميع الأحوال  $\frac{10}{100}$  من صافي الدخل الكلي السنوي للممول .

٤ - (أ) أقساط التأمين على حياة الممول لمصلحته أو لمصلحة زوجته أو أزواجه أو أولاده على ألا تتجاوز قيمة الأقساط  $\frac{15}{100}$  من صافي الأيراد الكلي السنوي للممول أو ٢٠٠٠ جنيه أيهما أقل وبشرط ألا يكون قد سبق خصم هذه الأقساط من وعاء أي ضريبة أخرى .

(ب) المبالغ التي يشتري بها الممول في ذات السنة التي قدم عنها الاقوار أسهما أو سندات عن طريق الاكتتاب العام الذي تطرحه شركات المساهمة التابعة للقطاع العام أو الخاص عند انشائها أو زيادة رأس مالها وكذلك المبالغ التي يشتري بها الممول سندات التنمية الحكومية أو شهادات استثمار أو ادخار أو يودعها أحد البنوك الخاضعة لرقابة البنك المركزي المصري وذلك كله في حدود ٣٠٪ من صافي الدخل الكلي لسنوي للممول وبعد أقصى قدره ثلاثة آلاف جنيه سنويا .

وفي جميع الأحوال يشترط أن يتم ايداع سندات التنمية الحكومية أو شهادات الاستثمار أو الادخار أو المبالغ في أحد البنوك المشار إليها في ذات سنة الشراء مع عدم التصرف فيها لمدة ثلاث سنوات متصلة ولا زال ما تمتع به الممول من إعفاء .

(ج) وفي جميع الأحوال لا يجوز أن يزيد مجموع الأقساط والمبالغ التي تخصم طبقاً للفقرتين (أ) و (ب) من هذا البند على أربعة آلاف جنيه سنويا .

### الفصل الثالث

#### الإعفاء من الضريبة

مادة ١٠٠ - مع عدم الإخلال بحكم المادة ٩٥ من هذا القانون لا تسري الضريبة على إيرادات معفاة من ضريبة نوعية .

مادة ١٠١ - يعفى من الضريبة :

١ - السفراء والوزراء المفوضون وغيرهم من الممثلين السياميين والقناصل والممثلين القنصليين الأجانب بشرط المعاملة بالمثل وفي حدود تلك المعاملة .

٢ - الفنيون والخبراء الأجانب المتوطنون في مصر متى كان استخدامهم بناء على طلب الحكومة أو اجدى الهيئات العامة أو الخاصة أو الشركات أو أحد الأفراد بالنسبة لايراداتهم الناتجة من مصادر خارج جمهورية مصر العربية .

### الفصل الرابع

#### الاقرار

مادة ١٠٢ - على الممول الذي يزيد مجموع صافى ايراداته الكلية السنوية الخاضعة للضريبة على حد الاعفاء أن يقدم اقرارا سنويا بمجموع ايراداته والتكاليف الواجبة الخصم طبقا للمادة (٩٩) من هذا القانون وأن يؤدي الضريبة المستحقة من واقعه .

فاذا كان الممول قاصرا أو محجورا عليه أو غائبا التزم النائب أو الولى أو الوصى أو القيم بحسب الأحوال بتقديم الاقرار المشار اليه ، وبإعداد الضريبة المستحقة من واقعه .

مادة ١٠٣ - على الممول أن يثبت في الاقرار البيانات الخاصة بالمبالغ المنصوص عليها في المادة (٩٩) من هذا القانون .

وتبين اللائحة التنفيذية المستندات اللازم تقديمها للانتفاع بخصم هذه المبالغ .

مادة ١٠٤ - تقدم الاقرارات خلال الأربعة أشهر الأولى من كل سنة على النموذج الذى تحدده اللائحة التنفيذية .

وعلى الملتزم بتقديم الاقرار أن يوقع الاقرار ويقدمه الى مأمورية الضرائب المختصة مقابل اىصال أو يرسله بالبريد الموصى عليه بعلم الوصول .

وتؤدى الضريبة المستحقة من واقع الاقرار فى الميعاد المحدد لتقديمه .

وفى حالة وفاة الممول خلال السنة يجب على الورثة أو وصى الشركة أو المصطفى أن يقدم اقرارا بإيرادات الممول عن الفترة السابقة على الوفاة ، وذلك خلال أربعة أشهر من تاريخ الوفاة وأن يؤدي الضريبة المستحقة على الممول من مال الشركة بذات السعر المنصوص عليه فى المادة ٩٦ من هذا القانون .

وعلى الأجنبي الذي ينتطح توطنه بجمهورية مصر العربية أن يقدم الاقرار  
قبل انقطاع توطنه بستين يوماً على الأقل ما لم يكن هذا الانقطاع لسبب مفاجيء  
خارج عن ارادته .

وفي حالة عدم تقديم الاقرار المشار اليه في الميعاد يلزم الممول بأداء مبلغ اضافي  
للضريبة يعادل ٢٠٪ من الضريبة المستحقة من واقع الربط النهائي تخفض الى  
النصف اذا تم الاتفاق بين الممول والمصلحة دون الإحالة الى لجان الطعن .

### الفصل الخامس

#### ربط الضريبة

مادة ١٠٥ - تربط الضريبة على الممول في محل اقامته في مصر ، فاذا تعددت  
محال اقامته فيها تربط الضريبة في المكان الذي يعتبر مقراً لعمله الرئيسي بل  
يكن من ممولى الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية أو الضريبة على أرباح  
المهن غير التجارية ، فتربط عليه الضريبة في المكان الذي تربط فيه الضريبة النوعية .  
وإذا كان الممول غير مقيم في مصر ، تربط الضريبة في المحل الذي توجد به  
مصالحة الرئيسية في مصر .

مادة ١٠٦ - تسرى أحكام الفصل الخامس من الباب الثاني من هذا  
الكتاب ، وكذا أحكام البابين السادس والسابع من الكتاب الثالث من هذا القانون  
على ممولى الضريبة العامة على الدخل .

مادة ١٠٧ - إذا كان الممول قد طعن في ربط أى عنصر من عناصر الدخل  
أو الإيراد الخاضع لضريبة نوعية فإن الضريبة العامة على الدخل لا تكون واجبة  
الأداء بالنسبة لعنصر الضريبة النوعية المطعون فيه ، ويعدل الربط كلما طرأ تعديل  
على ربط عنصر الضريبة النوعية لأى سبب .



وفي حالة الطعن في ربط الضريبة العامة على الدخل فلا يحال الى لجنة الطعن غير أوجه الخلاف التي لم يتناولها الطعن في عنصر الضريبة النوعية وكذلك لا يحال اليها الخلاف الخاص بربط ضريبة نوعية أصبح نهائيا .

مادة ١٠٨ - لا يحتج في مواجهة مصلحة الضرائب فيما يتعلق بربط الضريبة بالتصرفات التي تتم بين الأصول والفروع أو بين الزوجين خلال السنة الخاضع ايرادها للضريبة والسنوات الخمس التالية لها سواء أكانت تلك التصرفات بعوض أو بغير عوض وسواء انصبت على أموال ثابتة أو منقولة .

وتضاف ايرادات ما تمتلكه الزوجة والأولاد القصر من أى مصدر غير الميراث أو الوصية الى ايرادات الزوج أو الأصل خلال سنة التملك والسنوات الخمس التالية لها وتعتبر هذه الأموال ضامنة لأداء الضريبة المستحقة نتيجة لاضافة ايراداتها .

فاذا كان التصرف بعوض أو كانت ملكية الزوجة أو الأولاد القصر من غير أموال الزوج أو الأصل ، جاز لصاحب الشأن أن يقيم الدليل على ذلك .

### الفصل السادس

#### أداء الضريبة

#### القسم الأول - قواعد عامة

مادة ١٠٩ - تسرى أحكام المادة (٤٢) من هذا القانون على تحصيل الضريبة أو تقسيطها .

#### القسم الثانى

#### تحصيل مبالغ لحساب الضريبة

مادة ١١٠ - على كل من يملك عقارا مبنيا أو أكثر يزيد نصيبه في قيمتها الايجارية على ٢٠٠٠ جنيه سنويا ، أداء مبالغ لحساب الضريبة العامة على الدخل تحسب وفقا لأحكام المادة (٩٦) من هذا القانون .

ويقصد بالقيمة الايجارية القيمة المتخذة أساسا لربط الضريبة على العقارات المبنية المفروضة بالقانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ في شأن الضريبة على العتارات المبنية مخصوصا منها ٢٠٪ وذلك في الأحوال التي يتم فيها تحديد القيمة الايجارية دون خصم هذه النسبة ، وكذلك ، تخصم الضريبة على العقارات المبنية وملحقاتها التي يقع عبؤها على مالك العقار .

وتؤدي هذه المبالغ في مكاتب التحصيل المختصة بتحصيل الضريبة على العقارات المبنية الواقع في دائرتها أى من العقارات التي يملكها الممول، وذلك وفقا للقواعد وفي المواعيد المحددة في القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ المشار اليه .

وتعتبر قسائم التحصيل الصادرة من هذه المكاتب سندا للوفاء بالضريبة العامة على الدخل في حدود المبالغ المثبتة بها .

وعلى مكاتب التحصيل حصر مالكي العقارات المبنية المشار اليهم واخطار مصلحة الضرائب ببيان معتمد بهؤلاء المالكين وتوريد المبالغ التي تحصلها كل ثلاثة أشهر تحت حساب الضريبة العامة على الدخل انى مصلحة الضرائب وذلك خلال الخمسة عشر يوما التالية لنهاية الثلاثة الأشهر المشار اليها .

وعلى مصلحة الضرائب أن تخطر الممول بالتنبيه بصدور الورد خلال ستين يوما من تاريخ موافقة الممول على تقديرات الأمورية أو صدور قرار لجنة الطعن أو حكم من المحكمة الابتدائية وعليها أن ترد للممول من تلقاء ذاتها المبالغ التي تكون قد وردت اليها بالزيادة على الضريبة المستحقة عليه وذلك خلال ثلاثين يوما من تاريخ اخطاره بالتنبيه بصدور الورد ، والا استحق عليها مقابل تأخير يعادل سعر الفائدة المعلن من البنك المركزي المصرى على الودائع النقدية ابتداء من نهاية مدة الثلاثين يوما حتى تاريخ الرد .

## الكتاب الثاني

### الضريبة على أرباح شركات الأموال

#### الباب الأول

##### نطاق الضريبة وسعرها

- مادة ١١١ - تفرض ضريبة سنوية على صافي الأرباح الكلية لشركات الأموال المشتغلة في مصر أيا كان الغرض منها وتسرى الضريبة على :
- ١ - شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة الخاضعة لأحكام القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ المشار إليه .
  - ٢ - بنوك وشركات ووحدات القطاع العام .
  - ٣ - البنوك والشركات والمنشآت الأجنبية التي تعمل في مصر سواء أكانت أصلية لو كان مركزها الرئيسي في الخارج أو كانت فروعاً لهذه البنوك والشركات والمنشآت بالنسبة للأرباح التي تحققها عند مباشرة نشاطها في مصر .
  - ٤ - الهيئات العامة وغيرها من الأشخاص الاعتبارية العامة بالنسبة لما تؤوله من نشاط خاضع للضريبة ويستثنى من ذلك جهاز مشروعات الخدمة الوطنية بوزارة الدفاع .

مادة ١١٢ - يكون سعر للضريبة  $\frac{32}{100}$  من صافي الأرباح الكلية السنوية للشركة ، وذلك فيما عدا أرباح شركات البحث عن البترول وإنتاجه من غير الجهات المنصوص عليها في البند ٤ من المادة السابقة فيكون سعر الضريبة بالنسبة لهذا  $\frac{20}{100}$  .

#### الباب الثاني

##### وعاء الضريبة

مادة ١١٣ - تحدد الضريبة سنوياً على أساس صافي الربح خلال السنة السابقة أو في فترة الاثني عشر شهراً التي اعتبرت نتيجتها أساساً لوضع آخر ميزانية بحسب الأحوال .

مادة ١١٤ - يحدد صافي الربح الخاضع للضريبة على أساس تبيية العمليات على اختلاف أنواعها طبقاً لأحكام هذا القانون ، وذلك بعد خصم جميع التكاليف وعلى الأخص :

١ - قيمة ايجار العقارات التي تشغلها الشركة سواء كانت مملوكة لها أو مستأجرة وفي الحالة الأولى تكون العبرة بالايجار الذي اتخذ أساساً لربط الضريبة على العقارات المبنية فإذا لم تكن الضريبة قد ربطت فتكون القيمة على أساس ايجار المثل .

٢ - الاستهلاكات الحقيقية التي حصلت في دائرة ما يجري عليه العمل عادة طبقاً للعرف وطبيعة كل صناعة أو تجارة أو عمل .

٣ - خمسة وعشرون في المائة من تكلفة الآلات والمعدات الجديدة التي تشتريها الشركة لاستخدامها في الإنتاج وذلك بالإضافة الى الاستهلاكات المنصوص عليها بالفقرة السابقة ويجب الاستهلاك الإضافي اعتباراً من تاريخ الاستخدام في الإنتاج ولمرة واحدة .

٤ - الضرائب التي تدفعها الشركة ما عدا الضريبة على أرباح شركات الأموال التي تؤدبها طبقاً لهذا القانون .

٥ - (أ) التبرعات المدفوعة للحكومة ووحدات الحكم المحلي والهيئات العامة أيا كان مقدارها .

(ب) التبرعات والاعانات المدفوعة الهيئات الخيرية والمؤسسات الاجتماعية المصرية المشهرة طبقاً لأحكام القوانين المنظمة لها ولدور العلم والمستشفيات الخاضعة للإشراف الحكومي بما لا يجاوز ٧٪ من الربح السنوي الصافي للشركة .

٦ - المخصصات المعدة لمواجهة خسائر أو أعباء مالية معينة مؤكدة الحدوث وغير محددة المقدار بشرط أن تكون هذه المخصصات مقيدة بحسابات الشركة وأن تستعمل في الغرض الذي خصصت من أجله فإذا اتضح بعد ذلك أنها استخدمت في غير ما خصصت من أجله فإنها تدخل في إيرادات أول سنة تحت الفحص .

وفي جميع الأحوال لا يجوز أن تزيد جملة المخصصات السنوية على ٥٪ من الربح السنوي الصافي للشركة .

وتستثنى من أحكام الفقرتين السابقتين المخصصات الفنية التي تنتم شركات التأمين بتكوينها بالتطبيق لأحكام قانون الاشراف والرقابة على التأمين في مصر الصادر بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٨١

أما المبالغ التي تأخذها الشركة من أرباحها لتغطية الاحتياطيات على اختلاف أنواعها التي تعد لتغطية خسارة محتملة أو لمنح العاملين مكافآت يزيد مجموعها على مرتب ثلاثة أشهر في السنة فلا تخصم من مجموع الأرباح التي تسرى عليها الضريبة .

٧ - أقساط التأمين الاجتماعي المقررة على الشركة لصالح العاملين بها والتي يتم أدائها للهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية .

٨ - المبالغ التي تستقطعها الشركة سنويا من أموالها أو أرباحها لحساب الصناديق الخاصة للتوفير أو الادخار أو المعاش أو غيرها ، بما لا يجاوز ٢٠٪ من مجموع مرتبات وأجور العاملين بها ، بشرط أن يكون للنظام الذي ترتبط بتنفيذه الشركة لائحة أو شروط خاصة منصوص فيها على أن ما تؤديه الشركة لهذا النظام يقابل التزاماتها بمكافأة نهاية الخدمة أو المعاش وأن تكون أموال هذا النظام منفصلة ومستقلة عن أموال الشركة ومستثمرة لحسابه الخاص .

٩ - الأرباح التي تلتزم الشركة بتوزيعها نقدا بنسبة معينة على العاملين بها طبقا للقواعد القانونية المقررة في هذا الشأن .

١٠ - كل ما يدفع لأعضاء مجالس الإدارة والمديرين أعضاء مجلس الرقابة في الشركات والجهات المنصوص عليها في المادة ١١١ من هذا القانون من مرتبات ومكافآت وأجور وبدلات حضور وطبيعة عمل ومزايا نقدية وعينية وغيره من البدلات أو الهبات الأخرى على اختلاف أنواعها وذلك كله بشرط أن تكون جميع هذه المبالغ خاضعة لأحدى الضرائب النوعية أو معفاة منها .

١١ - مقابل الحضور الأثني يدفع للمساهمين بمناسبة انعقاد الجمعيات العمومية .

مادة ١١٥ - اذا ختم حساب احدى السنوات بخسارة ، فان هذه الخسارة تخصم من ارباح السنة التالية ، فاذا لم يكف الربح لتغطية الخسارة بأكملها نقل الباقي الى السنة التالية . فاذا بقي بعد ذلك جزء من الخسارة نقل الى السنة التالية وحتى السنة الخامسة ، ولكن لا يجوز بعد ذلك نقل شيء من الخسارة الى حساب أى سنة أخرى .

مادة ١١٦ - اذا توقفت الشركة عن العمل الذى تؤدي الضريبة على ارباحه توقفاً كلياً أو جزئياً حصلت الضريبة على الأرباح لغاية التاريخ الذى توقف فيه العمل . ويقصد بالتوقف الجزئى إنهاء الشركة لبعض أوجه نشاطها . وعلى الشركة أن تخطر مأمورية الضرائب المختصة خلال ثلاثين يوماً من التاريخ الذى توقف فيه العمل ، والا التزمت بالضريبة المستحقة على أرباح الاستغلال عن سنة كاملة .

وعليها أيضاً خلال تسعين يوماً من تاريخ التوقف أن تتقدم باقرار مبين به نتيجة عملياتها حتى تاريخ التوقف مرفقاً به المستندات والبيانات اللازمة لتصفية الضريبة .

مادة ١١٧ - تسرى الضريبة على الأرباح الناتجة من بيع أى أصل من الأصول الرأسمالية للشركة وكذا الأرباح المحققة من التعويضات نتيجة الهلاك أو الاستيلاء على أى أصل من هذه الأصول سواء أثناء قيام الشركة أو عند انقضائها . واذا ما تم استخدام ثمن بيع هذه الأصول أو التعويضات المدفوعة من هلاكها أو الاستيلاء عليها بالكامل فى شراء أصول رأسمالية جديدة ، تحل محل الأصول المبيعة أو الهالكة أو المستولى عليها ، وتؤدي الى زيادة الانتاج وتحسينه خلال نفس السنة التى تم فيها البيع أو الحصول على التعويض أو خلال السنتين التاليتين لانهاء هذه السنة ، تستنزى قيمة هذه الضريبة من الضريبة المستحقة على الممول عن السنة أو السنوات المالية التالية للبيع أو للاستبدال كل ذلك بشرط امساك دفاتر منتظمة على النحو المحدد فى هذا القانون ودون الاخلال بأية مزايا أخرى منصوص عليها فيه .

مادة ١١٨ - مع عدم الإخلال بحكم البند ١ من المادة (٤) من هذا القانون تخصم إيرادات رؤوس الأموال المنقولة الداخلة في ممتلكات الشركة والتي خضعت لأحدى الضرائب النوعية أو أعضت منها بمقتضى القانون ، من مجموع الربح الصافي الذي تسرى عليه الضريبة على أرباح شركات الأموال وذلك بمقدار مجموع الإيرادات المشار إليها بعد خصم نصيبها في مصاريف وتكاليف الاستثمار بواقع ١٠٪ من قيمة تلك الإيرادات .

ويسرى الحكم ذاته على إيرادات الأراضي الزراعية أو العقارات المبنية الداخلة في ممتلكات الشركة بحيث تخصم هذه الإيرادات من مجموع الربح الصافي الذي تسرى عليه الضريبة على أرباح شركات الأموال بعد استبعاد ١٠٪ من إجمالي الإيرادات وبشرط أن تكون هذه الإيرادات داخلة في جرد إيرادات المنشأة . وفي كل الحالات لا يجوز خصم أية تكاليف متعلقة بهذه الإيرادات .

### الباب الثالث

#### الأغفاء من الضريبة

مادة ١١٩ - لا تخضع للضريبة الاستهلاكات التي تجريها الشركات العاصلة على امتياز من أجهزة الادارية متى اثبتت أن استهلاك كل أو بعض رأس المال يبرره هلاك كل أو بعض ما تملكه سواء بسبب ما يلحق بممتلكاتها من الخلف على توالي الزمن أو بسبب اضطرابها الى تسليمها في نهاية مدة الامتياز الى الجهة المانحة له .

وتبين اللائحة التنفيذية ما يجب مراعاته من الشروط للتثبت في كل حالة من أن العنينة هي استهلاك حقيقي لا يخضع للضريبة .

مادة ١٢٠ - يعفى من الضريبة ما يلي :

١ - مبلغ يعادل نسبة من رأس المال المدفوع بما لا يزيد على الفائدة التي يقررها البنك المركزي المصري على الودائع لدى البنوك عن سنة المحاسبة وذلك بشرط أن تكون الشركة من شركات المساهمة التابعة للقطاع العام أو الخاص وأن تكون أوراقها المالية مقيدة في سوق الأوراق المالية .

٢ - الأرباح الناتجة من اندماج الشركة في شركة أخرى أو أكثر وذلك طبقاً للشروط المنصوص عليها في القانون رقم ٢٤٤ لسنة ١٩٦٠ بشأن الاندماج في شركات المساهمة .

٣ - ما تنتجه الأسهم أو الحصص التي تحصل عليها الشركات والجهات المنصوص عليها في المادة ١١١ من هذا القانون من أرباح في مقابل ما قدمته عينا أو نقداً في تأسيس شركة مساهمة أخرى بشرط أن تكون الشركة التابعة قد دفعت عن أرباحها الضريبة على أرباح شركات الأموال أو تكون معفاة منها .

٤ - الأرباح التي توزعها في كل سنة مالية شركات المساهمة المصرية التي يكون الغرض منها استثمار أموالها في الأسهم والسندات على اختلاف أنواعها وذلك بمقدار ما تحصل عليه من إيرادات تلك الأسهم والسندات خلال السنة المالية المذكورة بالشروط الآتية :

(أ) أن تكون هذه الإيرادات قد أدت عنها بالنسبة الضريبة النوعية الخاصة بها أو أن تكون معفاة منها بمقتضى القانون .

(ب) أن يكون ٩٠٪ على الأقل من رأس مال الشركة يساوي ذلك الاحتياطيات والأموال المجمعة والقروض التي تعقدتها مخصصة لتوظيفه في الأوراق المالية .

٥ - أرباح شركات تربية النحل .

٦ - أرباح شركات استصلاح واستزراع الأراضي وذلك على النحو الآتي:

(أ) الشركات التي تقام بعد العمل بهذا القانون تعفى لمدة عشر سنوات اعتباراً من أول سنة ضريبية تالية لتاريخ اعتبار الأراضي منتجة .

(ب) الشركات القائمة وقت العمل بهذا القانون ولم تصبح أراضيها منتجة في هذا التاريخ تعفى لمدة خمس سنوات اعتباراً من أول سنة ضريبية تالية لتاريخ اعتبار الأرض منتجة .



(ج) الشركات القائمة وقت العمل بهذا القانون وأصبحت أراضيها منتجة قبل بدء العمل بهذا القانون تعفى لمدة سنتين اعتباراً من أول سنة ضريبية تالية لتاريخ العمل بهذا القانون .

ويصدر قرار وزير المالية بالاتفاق مع وزير الزراعة بالقواعد لمنظمة لتحديد التاريخ الذي تعتبر فيه الأراضي منتجة .

٧ - أرباح شركات الانتاج الداجنى وحظائر المواشى وتسمينها وشركات مصايد الأسماك وذلك على النحو التالى :

(أ) الشركات التى كانت قائمة وقت العمل بالقانون رقم ٦ لسنة ١٩٧٨ المشار اليه ، يستمر اعفاؤها المدة اللازمة لاستكمال مدة الثلاث سنوات المنصوص عليها فى ذلك القانون .

(ب) الشركات التى أقيمت بعد العمل بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٨ المشار اليه وكذلك الشركات التى تقام بعد تاريخ العمل بهذا القانون تعفى لمدة خمس سنوات اعتباراً من تاريخ مزاولة النشاط .

٨ - أرباح الشركات الصناعية التى تقام بعد العمل بهذا القانون وتستخدم خسين عاملاً فأكثر .

ويسرى الاعفاء لمدة خمس سنوات تبدأ من أول سنة مالية تالية لبدء الانتاج .

ويشترط للتمتع بالاعفاء أن يكون لدى الشركة دفاتر وسجلات ومستندات وحسابات أمينة تعبر عن المركز المالى الحقيقى لها ومنتظمة من حيث الشكل وفقاً للأصول المحاسبية السليمة وبمراعاة القوانين والقواعد المقررة فى هذا الشأن .

## الباب الرابع

### الاقرار

١٢١ - على الجهات المنصوص عليها في البنود ٣٤١ من المادة ١١١ من هذا القانون أن تقدم الى مأمورية الضرائب المختصة خلال ثلاثين يوما من تاريخ اقرار الجمعية العمومية للحساب السنوي أو خلال ثلاثين يوما من التاريخ المحدد في نظام الشركة لتصديق الجمعية العمومية عليه ، اقرارا مبينا فيه مقدار أرباحها أو خسائرها حسب الاحوال معتمدا من أحد المحاسبين المقيدين بالسجل العام للمحاسبين والمراجعين طبقا لأحكام القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٥١ بمزاولة مهنة المحاسبة والمراجعة مرفقا به صورة من حساب التشغيل والتجارة والأرباح والخسائر وصورة من آخر ميزانية معتمدة وكشف بيان الاستهلاكات التي أجرتها الشركة مع بيان المبادئ المحاسبية التي بنيت عليها جميع الأرقام الواردة في الاقرار ويجب أن تكون جميع هذه الأوراق موقعة من المحاسب المشار اليه بما يفيد انها تمثل المركز المالي الحقيقي للجهة .

وتؤدى الضريبة من واقع الاقرار في الميعاد المحدد لتقديمه .

وتلتزم الجهة التي لم تقدم الاقرار في الميعاد بسداد مبلغ اضافي للضريبة يعادل ٢٠٪ من الضريبة المستحقة من واقع الربط النهائي يخفض الى النصف في حالة الاتفاق بين الجهة والمصلحة دون احالة الى لجان الطعن .

مادة ١٢٢ - على الجهات المبينة بالبندين ٢ ، ٤ ، من المادة ١١١ من هذا القانون أن تقدم خلال ثلاثين يوما من تاريخ انتهاء الأجل المحدد قانونا لتقديم ميزانياتها اقرارا مؤقتا من واقع دفاتها نتيجة عملياتها ربعا كانت أو خسارة ، مرفقا به صورة من حسابات التشغيل والتجارة والأرباح والخسائر ومن آخر ميزانية معتمدة وكشف بيان الاستهلاكات التي أجرتها الجهة مع بيان المبادئ المحاسبية التي بنيت عليها جميع الأرقام الواردة في الاقرار على أن تكون هذه الأوراق موقعة من أحد المحاسبين المقيدين بالسجل العام للمحاسبين والمراجعين طبقا لأحكام القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٥١ المشار اليه أو من الجهاز المركزي للمحاسبة بحسب الأحوال .

وتؤدى الضريبة من واقع الاقرار في الميعاد المحدد لتقديمه .  
وتلتزم هذه الجهات بتقديم الاقرار النهائي وأداء فرق الضريبة المستحقة خلال ثلاثين يوما من تاريخ اعتماد ميزانياتها ، كما يكون لها سترداد ما أدته بالزيادة عما استحق عليها طبقا لقرارها النهائي .

مادة ١٢٣ - على كل شركة أن تقدم الى مأمورية الضرائب المختصة محاضر وملخصات القرارات التي تصدرها الجمعية العمومية وكذلك القرارات التي تصدر من مجلس الادارة أو مجالس المراقبة المتعلقة بتوزيع الأرباح وذلك كله في ميعاد غايته ثلاثين يوما من تاريخ صدورها .

### الباب الخامس

#### اجراءات ربط الضريبة

مادة ١٢٤ - تربط الضريبة على الأرباح الحقيقية الثابتة من واقع الاقرار المقدم من الشركة اذا قبلته مصلحة الضرائب .

وللمصلحة تصحيح الاقرار أو تعديله كما يكون لها عدم الاعتداد بالاقرار وتحديد الأرباح بطريق التقدير .

ويقع على مصلحة الضرائب عبء الاثبات في حالة عدم الاعتداد بالاقرار المقدم طبقا للشروط والأوضاع المنصوص عليها في المادتين ١٢١ ، ١٢٢ من هذا القانون متى كان مستندا الى دفاتر أمينة ومنتظمة من حيث الشكل وفقا للأصول المحاسبية السليمة وبمراعاة القوانين والقواعد المقررة في هذا الشأن .

وإذا توافر لدى المصلحة من الأدلة ما يثبت عدم مطابقة الاقرار للحقيقة كان لها فضلا عن تصحيح الاقرار أو تعديله أو عدم الاعتداد به وتحديد الأرباح بطريق التقدير أن تلزم الشركة بأداء مبلغ اضافى للضريبة بواقع ١٠٪ من فرق الضريبة المستحقة بحد أقصى مقداره ١٠٠٠٠ جنيه ويضاعف المبلغ في حالة تكرار المخالفة في السنة التالية مباشرة فاذا ارتكبت في أي سنة من السنوات التالية للسنة الثانية زيد المبلغ الاضافى الى ثلاثة أمثاله .

ولا يسرى حكم مضاعفة المبلغ الاضافى طبقا لحكم الفقرة السابقة الا عند تكرار المخالفة فى الاقرارات التى تقدمها الشركة بعد اخطارها بالربط النهائى وبغناصره وبأوجه مخالفة الاقرار السابق للحقيقة .

مادة ١٢٥ - على المصلحة أن تخطر الشركة بكتاب موصى عليه يعلم الوصول بغناصر ربط الضريبة وبقيمنتها وأن تدعوها الى موافاتها كتابة بملاحظاتها على التصحيح أو التعديل أو التقدير الذى أجرته المصلحة وذلك خلال شهر من تاريخ تسلم الاخطار ويتم ربط الضريبة على النحو الآتى :

١ - اذا وافقت الشركة على التصحيح أو التعديل أو التقدير تربط المصلحة الضريبة على مقتضاه ويكون الربط غير قابل للطعن كما تكون الضريبة واجبة الأداء .

٢ - اذا لم توافق الشركة على التصحيح أو التعديل أو التقدير أو لم تقم بالرد فى الميعاد على ما طلبته المأمورية من ملاحظات على التصحيح أو التعديل أو التقدير، تربط المأمورية الضريبة وفقا لما يستقر عليه رأيا وتكون واجبة الأداء على أن تخطر الشركة بهذا الربط وبغناصره بخطاب موصى عليه يعلم الوصول تحدد لها فيه بميعاد ثلاثين يوما لقبوله أو الطعن فيه طبقا لأحكام المادة ١٥٧ من هذا القانون . فإذا وافقت الشركة على الربط أو انقضى الميعاد المشار اليه دون طعن أصبح الربط نهائيا .

أما اذا لم توافق الشركة على الربط أحيل الخلاف الى لجنة الطعن .

٣ - اذا لم تقدم الشركة الاقرار والمستندات وفقا لأحكام المادتين ١٢٢، ١٢١ من هذا القانون ، تربط الضريبة طبقا لما يستقر عليه رأى المأمورية المختصة ، وتكون الضريبة واجبة الأداء .

ويكون للشركة ابداء ملاحظاتها على هذا التقدير خلال ثلاثين يوما من تاريخ تسلمها الاخطار . وللشركة أن تطعن فى التقدير وفقا للاجراءات المنصوص عليها فى المادة ١٥٧ من هذا القانون .

مادة ١٢٦ - تسرى فيما يتعلق بالربط الاضافى وتصحيح الربط النهائى واجراءات الطعن الأحكام المنصوص عليها فى البابين السادس والسابع من الكتاب الثالث من هذا القانون .

### الباب السادس

#### أداء الضريبة

مادة ١٢٧ - يكون تحصيل الضريبة دفعة واحدة أو على أقساط بحيث لا تتجاوز عدد السنوات الضريبية التى استحققت عنها الضريبة .  
وإذا طرأت ظروف عامة أو ظروف خاصة بالشركة تحول دون تحصيل الضريبة وفقا لحكم الفقرة السابقة ، جاز لرئيس مصلحة الضرائب أو من ينيبه تسيطها على مدة أطول بحيث لا تزيد على مثلى عدد السنوات الضريبية .

### الماب الثالث

#### أحكام عامة

#### الباب الأول

#### حصص الممولين

#### الفصل الأول

#### البطاقات الضريبية

مادة ١٢٨ - تصدر مصلحة الضرائب لكل ممول له ملف ضريبي بناء على طلبه وبعد أداء ضريبة الدمغة المقررة قانونا ، بطاقة ضريبية تتضمن اسم الممول ثلاثيا ومحل اقامته ورقم بطاقة الشخصية أو العائلية وعنوان المنشأة وكيانها القانونى واسمها التجارى وأنواع الأنشطة التى يمارسها والضرائب التى يخضع لها وكذا المأمورية أو المأموريات المقيدها وأرقام الملفات الضريبية وتاريخ تقديم الاقرار الضريبي السنوى وأية بيانات أخرى لازمة يصدر بتحديدتها قرار من وزير المالية .

كما يحدد وزير المالية بقرار منه شكل البطاقة الضريبية ومدة سريانها والمدة التي تسلم للمول خلالها .

مادة ١٢٩ - يحظر على المختصين في الحكومة ووحدات الحكم المحلي والهيئات العامة وشركات ووحدات القطاع العام والشركات المنشأة طبقاً لأحكام القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ والقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ المشار إليهما وفروع الشركات الأجنبية والجمعيات التعاونية والمؤسسات الصحفية وغيرها من المؤسسات الخاصة والمعاهد التعليمية والتقانات والروابط والأندية والاتحادات ودور النشر بالقطاع الخاص التعامل مع ممولى الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية أو الضريبة على أرباح المهن غير التجارية ، إلا إذا كان الممول حاصلًا على البطاقة الضريبية ومثبت بها تاريخ تقديم الأقرار عن آخر سنة ضريبية وعلى هؤلاء المختصين اثبات بيانات هذه البطاقة فى الطلبات المقدمة إليهم من المولين سالفى الذكر .

ولووزير المالية تحديد فئات المعاملات التى تخضع للحظر المشار اليه فى هذه المادة .

مادة ١٣٠ - اذا تبين لاحدى الهيئات العامة القائمة على مرافق الكهرباء أو المياه أو المواصلات السلكية واللاسلكية أن من يطلب الانتفاع بخدماتها لأول مرة من ممولى الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية أو الضريبة على أرباح المهن غير التجارية ، وجب عليها اثبات رقم البطاقة الضريبية واسم المأمورية التابع لها فى الطلب المقدم منه ، فاذا لم يكن قد صدرت له بطاقة ضريبية ، وجب حفظ الطلب لحين استخراج هذه البطاقة ، وتخطر مصلحة الضرائب باسم الممول ثلاثيا وعنوان مزاولة النشاط ونوعه .

#### الفصل الثانى

#### اقرار الثروة

مادة ١٣١ - يلتزم كل مول من ممولى الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية والضريبة على أرباح المهن غير التجارية والضريبة العامة على الدخل أن يقدم الى مصلحة اقرارا بما لديه من ثروة هو وزوجه وأولاده القصر مهما

تنوعت وأينما كانت وذلك خلال ستة أشهر من تاريخ العمل باللائحة التنفيذية أو خلال ستة أشهر من تاريخ مزاولة النشاط الذي يخضع إرادته الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية أو للضريبة على أرباح المهن غير التجارية ويقدم هذا الأقرار على النموذج وطبقا للأوضاع التي تحددها هذه اللائحة .

فإذا امتنع أحد الزوجين عن التوقيع على الأقرار ، تخطر المصلحة بذلك وعليها تكليف الممتنع عن التوقيع بتقديم أقرار مستقل خلال شهر من تاريخ الاخطار .  
وعلى الممول تقديم هذا الأقرار دوريا كل خمس سنوات .

ويقع عبء تقديم الأقرار على الولي أو الوصي أو القيم أو النائب إذا كان الممول قاصرا أو محجورا عليه أو غائبا .

ويلتزم كل شخص يكون له حق الاطلاع على هذه الأقرارات بمراعاة سرية البيانات الواردة بها ويستمر هذا الالتزام قائما حتى بعد تركه العمل .  
ويحظر على غير العاملين المختصين الاطلاع على هذه الأقرارات .

ويعنى من تقديم هذا الأقرار الملتمزمون بتقديم أقرار الذمة المالية طبقا لأحكام القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه .

مادة ١٣٢ - يلتزم الممول بتقديم أقرار الثروة في حالة مغادرة البلاد مغادرة نهائية أو عند توقفه كليا عن مزاولة النشاط أو عند التنازل عن كل منسأته .

## الباب الثاني

### التزامات المولين وغيرهم

#### الفصل الأول

### التزامات المولين

مادة ١٣٣ - يلتزم كل من يزاول نشاطا تجاريا أو صناعيا أو حرفيا أو مهنيا أو نشاطا غير تجارى ، أن يقدم الى مصلحة الضرائب اخطارا بذلك خلال شهرين من تاريخ مزاولة هذا النشاط .

ويقدم الاخطار كذلك خلال شهر من تاريخ التوقف عن العمل أو التنازل عن المنشأة أو انشاء فرع أو مكتب أو توكيل لها أو نقل مقرها من مكان الى آخر .  
وبالنسبة للشركات ، يقع واجب الاخطار على مديرها أو عضو مجلس ادارتها المنتدب أو الشخص المسئول عن ادارتها بحسب الأحوال .  
وتبين اللائحة التنفيذية البيانات التي يجب أن يتضمنها الاخطار والمستندات المؤيدة له .

مادة ١٣٤ - للممول الذي يرغب في التوقف عن مزاولة نشاطه التجارى أو الصناعى أو المهنى أو يتنازل عن كل منشآته أو يرغب في مغادرة البلاد مغادرة نهائية ، ان يطلب من مصلحة الضرائب اخطاره بما تحدده أو تقدر له من أرباح ، والضرائب المستحقة عليه حتى آخر سنة ضريبية بشرط أن يكون قد قدم الاقرارات المتزم بتقديمها وفقا لأحكام هذا القانون وسدد رسما لا يجاوز عشرين جنيها وعلى مصلحة الضرائب اجابته الى طلبه خلال تسعين يوما من تاريخ تسلمها لهذا الطلب .

### الفصل الثانى

#### التزامات غير الممولين

مادة ١٣٥ - على كل مالك أو منتفع بعقار مخصص كله أو بعضه لتجارة أو صناعة أو مهنة تجارية أو غير تجارية أو يكون به مركز أو فرع أو مكتب لأية شركة أو منشأة تجارية أو صناعية مصرية أو أجنبية ، أن يقدم الى مصلحة الضرائب خلال شهرين من تاريخ شغل أو تأجير هذه الأماكن اخطارا مبينا به الأماكن المستغلة في الأغراض المتقدمة ونوع التجارة أو الصناعة أو المهنة التى يزاولها شاغل المكان أو الأماكن المذكورة واسم المستغل سواء كان هو المالك أو المستأجر .

كما يقدم الاخطار كذلك خلال شهرين من تاريخ النزول عن الايجار أو انجائه .



ويقع عبء الاخطار على المالك والمستأجر معا اذا كان من يزاوئ النشاط  
مستأجرا من الباطن .

مادة ١٣٦ - على أصحاب العقارات التي يجرى انشاؤها أو ترميمها  
أو هدمها اخطار مصلحة الضرائب عن المقاولين وأصحاب المهن غير التجارية  
الذين يتم الاتفاق معهم على انشاء أو ترميم أو هدم كل أو بعض هذه العقارات  
وذلك في المواعيد وطبقا للأوضاع التي تحددها اللائحة التنفيذية .

مادة ١٣٧ - على الجهات التي تختص بالترخيص بطبع أو نشر الكتب  
والمؤلفات والمصنفات الفنية وغيرها أو تسجيلها أو الايداع لديها ، اخطار  
مصلحة الضرائب في كل حالة عن اسم المؤلف وعنوانه او اسم الكتاب أو المصنف  
أو غيره .

وتستثنى وزارة الدفاع من أحكام هذه المادة .

مادة ١٣٨ - على المختصين في الحكومة و وحدات الحكم المحلي  
والهيئات العامة والنقابات التي يكون من اختصاصها منح ترخيص مزاولة تجارة  
أو صناعة أو حرفة أو مهنة معينة ، أو يكون من اختصاصها منح تراخيص لبناء  
عقار أو لامكان استعمال عقار في مزاولة تجارة أو صناعة أو مهنة أن يفتروا  
مصلحة الضرائب عند منح أي ترخيص بالبيانات الخاصة بالترخيص وبطلب  
الترخيص طبقا لما تحدده اللائحة التنفيذية .

ويعتبر في حكم الترخيص المشار اليه منح امتياز أو التزام أو اشتكار  
أو اذن لازم لمزاولة التجارة أو الصناعة أو المهنة وفي جميع الأحوال لا يجوز منح  
ترخيص لمزاولة أية تجارة أو صناعة أو حرفة أو مهنة غير تجارية أو تجديده  
الا اذا كان الطالب حاصلًا على بطاقة ضريبية .

مادة ١٣٩ - على المختصين في الجهات المبينة في المادة السابقة وفي شركات ووحدات القطاع العام والشركات المنشأة طبقاً لأحكام القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ والقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ المشار اليهما وفروع الشركات الأجنبية والجمعيات التعاونية والمؤسسات الصحفية وغيرها من المؤسسات الخاصة والمعاهد التعليمية والروابط والاندية والاتحادات أن يخطرُوا مصلحة الضرائب في موعد أقصاه آخر أبريل ويوليو وأكتوبر ويناير من كل عام بيان تفصيلي عن أي معاملة من معاملاتها تزيد قيمتها على عشرة جنيهاً وتكون قد تمت خلال الأشهر الثلاثة السابقة على ذلك الاضرار مع أي تاجر من تجار القطاع الخاص وبيان عن قيمة التوريدات والمشتريات والمقاولات والخدمات وما إليها التي يؤديها إليها أي شخص من أشخاص القطاع الخاص وذلك مع إيضاح قيمة المردودات المنصرفة والرد التجاري والخصم المسموح به ان وجد .

ويجب على المختصين في الجهات المبينة بالفقرة السابقة اخطار مصلحة الضرائب بمجرد توقيع أي عقد مما ذكر مع أي شخص من أشخاص القطاع الخاص بمضمون هذا العقد .

وفي جميع الأحوال يجب الاضرار عن اسم الشخص الذي يتم التعامل أو التعاقد معه وعنوانه ، وعنوان المنشأة ورقم ملفه ورقم بطاقته الضريبية والمأمورية التابع لها .

مادة ١٤٠ - على البنوك والشركات والهيئات والأشخاص الذين من مهنتهم بصفة أصلية أو تبعية أداء ما تنتجه القيم المنقولة من أرباح وإيرادات وغيرها ان يقدموا الى مصلحة الضرائب قبل أول مارس من كل سنة اقراراً مبيناً به :

١ - أسماء ومجال إقامة ووظائف أو مهن الأشخاص الذين قيدت لحسابهم أو أدت اليهم أية مبالغ مما تنتجه القيم المنقولة سواء كانت اسمية أو لحاملها خلال السنة السابقة .

٢ - مقدار المبالغ المؤداة لكل منهم أو المقيدة لحسابه خلال السنة السابقة سواء أكان الأداء أو القيد في الحساب مقابل تقديم الكوبونات أو ما يقوم مقامها أم بغير ذلك مع إيضاح نوع القيم المالية المؤدى نتائجها وطبيعة المبلغ المؤدى .

مادة (١٤١) - يلتزم أصحاب ومديرو المنشآت عامة وأصحاب الأنشطة أو المهن غير التجارية الذين يؤدون بمناسبة قيامهم بأى عمل من أعمال مهنتهم الى أى شخص من غير موظفيهم أو عمالهم الحاليين أو السابقين سواء كان فى داخل مصر أم خارجها أية مبالغ على سبيل العسوة أو السمسرة أو الرىد التجارى أو غير ذلك من الأتعاب أو الهبات أو المكافآت سواء كان أداؤها بصفة مستديمة أو عارضة بأن يقدموا الى مصلحة الضرائب قبل أول مارس من كل عام اقرارا مينا به :

١ - أسماء ومجال اقامة ووظائف ومهن الأشخاص الذين أدت اليهم المبالغ المذكورة خلال السنة السابقة .

٢ - مقدار المبلغ المؤدى لكل منهم ونوعه .

### الباب الثالث

#### حق الاطلاع وسر المهنة

مادة ١٤٢ - لا يجوز للجهات الحكومية بما فى ذلك ادارات السب غير المشروع ووحدات الحكم المجلى والهيئات العامة وشركات ووحدات القطاع العام والنقابات أن تمتنع فى أية حالة بحجة المحافظة على سر المهنة عن اطلاع موظفى مصلحة الضرائب ممن لهم صفة الضبطية القضائية على ما يريدون الاطلاع عليه لديها من الوثائق والأوراق بغرض ربط الضرائب المقررة بموجب هذا القانون ، كما يتعين فى جميع الأحوال على الجهات سالفة الذكر موافاة مصلحة الضرائب بكافة ما تطله من البيانات اللازمة لربط الضريبة .

مادة ١٤٣ - يجوز للنيابة العامة أن تطلع مصلحة الضرائب على ملفات أية دعوى مدنية أو جنائية .

وتلتزم كافة الجهات الحكومية من سلطات تحقيق أو كسب غير مشروع وغيرها باخطار مصلحة الضرائب عن أى نشاط تجارى أو صناعى أو مهنى يخالف الوظيفة أو المهنة الأساسية لأى شخص يثبت لها مزاولته سواء باقراره أو نتيجة لمباشرة اختصاصها .

ويعتبر الموظف المختص بكل جهة من هذه الجهات مسئولاً عن الضرائب التى لم تحصل نتيجة علمه وعدم اخطاره مصلحة الضرائب .

مادة ١٤٤ - يلتزم مديرو البنوك والمكثفون بإدارة أموال ما وكل من يكون من مهتهم دفع ايرادات القيسم المنقولة وكذلك كل الشركات والهيئات والمنشآت وأصحاب المهن التجارية وغير التجارية وغيرهم من الممولين بأن يقدموا الى موظفى مصلحة الضرائب ممن لهم صفة الضبطية القضائية عند كل طلب الدفاتر التى يفرض عليهم قانون التجارة أو غيره من القوانين امساكها وكذلك غيرها من المحررات والدفاتر والوثائق الملحقة بها وأوراق الايرادات والمصرفات لكى يتسكن الموظفون المذكورون من التثبت من تنفيذ جميع الأحكام التى يقرها هذا القانون سواء بالنسبة لهم أو لغيرهم من الممولين .

ويفترض أنهم يمسكون فعلا هذه الدفاتر ويجوزون المحررات والمستندات والوثائق وغيرها ويقع عليهم عبء اثبات العكس .

ولا يجوز الامتناع عن تمكين موظفى مصلحة الضرائب ممن لهم صفة الضبطية القضائية من الاطلاع .

ويتم الاطلاع بالمكان الموجودة به الدفاتر والمستندات والمحررات وغيرها وأثناء ساعات العمل العادية ودون حاجة الى اخطار سابق .

مادة ١٤٥ - تلتزم المعاهد التعليمية والهيئات والمنشآت المعفاة من الضريبة المنصوص عليها في هذا القانون ان تقدم الى موظفي مصلحة الضرائب عند كل طلب دفاتر حساباتها وكل ما تطالب بتقديمه من مستندات .

مادة ١٤٦ - كل شخص يكون له بحكم وظيفته أو اختصاصه أو عمله شأن في ربط أو تحصيل الضرائب المنصوص عليها في هذا القانون أو في الفصل فيما يتعلق بها من منازعات ملزم بمراعاة سر المهنة .

ولا يجوز لأى من العاملين بمصلحة الضرائب ممن لا يتصل بعملهم بربط أو تحصيل الضرائب اعطاء أى بيانات أو اطلاع الغير على أى ورقة أو بيان أو ملف أو غيره الا فى الأحوال المصرح بها قانونا .

مادة ١٤٧ - لا يجوز اعطاء بيانات من الملفات الضريبية الا بناء على طلب كتابى من الممول ولا يعتبر افشاء للسرية اعطاء بيانات للمتنازل اليه فى حالة غياب المتنازل .

مادة ١٤٨ - على الموظفين العموميين المختصين ان يبلغوا مصلحة الضرائب بكل بيان يتصل بعملهم من شأنه ان يحمل على الاعتقاد بارتكاب عثم فى أمور الضرائب أو بارتكاب طرق احتيالية الغرض منها أو يترتب عليها التخلص من أداء الضريبة أو يكون من شأنها عدم أدائها سواء أكان هذا الblem بمناسبة دعوى قضائية أو تحقيق جنائى ولو انتهى بالحفظ .

#### الباب الرابع

#### اعلان المولين

مادة ١٤٩ - يكون للإعلان المرسل من مصلحة الضرائب الى الممول بكتاب موصى عليه بعلم الوصول قوة الاعلان الذى يتم عادة بالطرق القانونية .  
و يكون الاعلان صحيحا قانونا سواء تسلم الممول الاعلان من المأمورة المختصة أو بمحل المنشأة أو بمحل اقامته المختار الذى يحدده .

وفي حالة غلق المنشأة أو غياب صاحبها وتعذر اعلان الممول باحدى الطرق المشار اليها وكذلك في حالة رفض الممول تسلم الاعلان يثبت ذلك بموجب محضر يحرره أحد موظفي مصلحة الضرائب ممن لهم صفة الضبطية القضائية وينشر ذلك في لوحة المأمورية المختصة مع لصق صورة منه على مقر المنشأة .

وإذا ارتد الاعلان مؤشرا عليه بما يفيد عدم وجود المنشأة أو عدم التعرف على عنوان الممول يتم اعلان الممول في مواجهة النيابة العامة بعد اجراء التعديرات اللازمة بمعرفة أحد موظفي مصلحة الضرائب ممن لهم صفة الضبطية القضائية . ويعتبر النشر على الوجه السابق والاعلان في مواجهة النيابة العامة اجراء قاطعا للتقادم .

ويكون للمول في الحالات المنصوص عليها في الفقرتين الثالثة والرابعة من هذه المادة أن يطعن في الربط وفقا للمادة ١٥٧ من هذا القانون وذلك خلال ثلاثين يوما من تاريخ توقيع الحجز عليه والا أصبح الربط نهائيا .

### الباب الخامس

#### تنظيم الاعفاءات الضريبية

مادة ١٥ - على الممول الذي يخضع لعدة ضرائب نوعية من المنصوص عايبها في الكتاب الأول من هذا القانون ، أن يقدم للمأمورية الواقع في اختصاصها نشاطه الرئيسي اقرارا موحدا بأرباحه وايراداته من مختلف المصادر طبقا للنموذج الذي تحدده اللائحة التنفيذية وذلك استثناء من أحكام المواد (٣٤ ، ٣٧ ، ٨٥) من هذا القانون وتختص هذه المأمورية بالربط عليه على جميع أوجه نشاطه . ويكون تمتعه بالاعفاء على أساس مجموع أوعية الضرائب النوعية التي يخضع لها إذا لم يتجاوز هذا المجموع حد الاعفاء .

ولا يتمتع الممول في حالة تعدد الأوعية النوعية التي يتجاوز مجموعها حد الاعفاء الا باعفاء واحد وفي الوعاء الذي يختاره الممول في اقراره السنوي على أن يستكمل حد الاعفاء من الوعاء الآخر إذا لزم الأمر .

ولا تؤخذ في الاعتبار خسائر أى وعاء عند تجميع الأرباح والايرادات المحققة من الأوعية المختلفة تطبيقاً لأحكام هذه المادة .

مادة ١٥١ - لا تخل أحكام هذا القانون بما هو مقرر من إعفاءات ضريبية بمقتضى قوانين أخرى .

### الباب السادس

#### الربط الإضافي وتصحيح الربط النهائى

#### الفصل الأول

#### الربط الإضافى

مادة ١٥٢ - يعتبر التنبية على الممول بالدفع نهائياً ، ومع ذلك إذا ثبت لدى المصلحة بصفة قاطعة أن الأرباح أو الايرادات التى سبق الربط عليهما تقل عن الأرباح أو الايرادات الحقيقية للممول بسبب استعمال إحدى الطرق الاحتمالية المنصوص عليها فى المادة ( ١٧٨ ) من هذا القانون ، يكون للمصلحة أن تجرى ربطاً إضافياً خلال خمس سنوات من تاريخ اكتشاف العناصر المخفأة ، وذلك كله دون اخلال بالجزاءات المنصوص عليها فى الباب العاشر من هذا القانون .

مادة ١٥٣ - يخطر الممول بالربط الإضافى والأسس وأوجه انشاط التى بنى عليها الربط الأسمى والأضافى وللمول الطعن فى الربط الإضافى طبقاً للإجراءات المقررة للطعن فى الربط الأسمى .

وفى جميع الأحوال يكون للمصلحة من تلقاء ذاتها أو بناء على طلب الممول تصحيح الأخطاء المادية والحسابية دون غيرها .

مادة ١٥٤ - اذا تبين لمصلحة الضرائب من فحص الاقرار المنصوص عليه في المادة ١٣١ من هذا القانون أنه قد طرأت زيادة على ثروة الممول وزوجه وأولاده القصر وأن هذه الزيادة مضافا اليها المصاريف المناسبة له ولأسرته دوال الخمس السنوات تفوق ما سبق الربط به على الممول أو ما حققه من أرباح فعلية لأوجه نشاطه التي تم الربط عليها بفئات حكسية أو ثابتة وفق احكام هذا القانون وعجز عن اثبات مصدر هذه الزيادة ، يكون لمصلحة الضرائب الحق في ربط الضريبة عليه أو اجراء ربط اضافي اذا كان قد سبق الربط على الممول وذلك على أساس الضريبة الأعلى سعرا اذا كان الممول يخضع لأكثر من ضريبة نوعية وتوزع الزيادة على السنوات السابقة على سنة تقديم آخر اقرار ثروة ثبت فيه هذه الزيادة .

وفي جميع الأحوال المنصوص عليها في هذه المادة وفي حالة الربط الاضافي بسبب استعمال احدي الطرق الاحتمالية المشار اليها بالمادة ١٥٢ من هذا القانون ، يلزم الممول بأداء ٢٥٪ من قيمة الضريبة المستحقة نتيجة هذا الربط الاضافي وذلك دون الاخلال بالجزاءات الأخرى المنصوص عليها في هذا القانون .

ولا يعتد بالزيادة في الثروة الناتجة عن تحويل أموال من الخارج الا اذا كانت قد حولت عن طريق أحد البنوك الخاضعة لرقابة البنك المركزي المصري .

مادة ١٥٥ - اذا توفي الممول وكانت تركته تكشف عن زيادة عما ورد بآخر اقرار ثروة مقدم منه مضافا اليها الأرباح أو الايرادات التي أظهرتها اقرارات الضريبة السنوية بعد آخر اقرار وبعد خصم المصاريف المناسبة له ولأسرته لموال الفترة من تاريخ آخر اقرار ثروة حتى تاريخ وفاته ، وعجز الورثة عن اثبات مصدر الزيادة في تركة مورثهم فيكون لمصلحة الضرائب اجراء الربط على هذه الزيادة أو اجراء ربط اضافي اذا كان قد سبق الربط وذلك على أساس الضريبة الأقل سعرا اذا كان يخضع لأكثر من ضريبة نوعية وتوزع الزيادة على السنوات من تاريخ تقديم آخر اقرار ثروة حتى تاريخ الوفاة .



## الفصل الثاني

### تصحيح الربط النهائي

مادة ١٥٦ - يجوز تصحيح الربط النهائي المستند الى تقدير المأمورية، أو قرار لجنة الطعن بناء على طلب يقدمه الممول الى المصلحة خلال خمس سنوات من التاريخ الذي أصبح فيه الربط نهائيا وذلك في الأحوال الآتية :

- ١ - عدم مزاوله صاحب الشأن أى نشاط مما ربطت عليه الضريبة النوعية أو عدم خضوعه للضريبة العامة على الدخل .
- ٢ - ربط الضريبة على نشاط معفى منها قانونا .
- ٣ - دخول إيرادات غير خاضعة لضريبة نوعية في وعاء الضريبة العامة على الدخل ما لم ينص القانون على خلاف ذلك .
- ٤ - عدم تطبيق الإعفاءات المقررة قانونا .
- ٥ - الخطأ في تطبيق سعر الضريبة .
- ٦ - الخطأ في نوع الضريبة التي ربطت على الممول .
- ٧ - عدم ترحيل الخسائر على خلاف حكم القانون .
- ٨ - عدم خصم الضرائب واجبة الخصم .
- ٩ - عدم خصم القية الايجارية للعقارات التي تشغلها المنشأة .
- ١٠ - عدم خصم التبرعات التي تحققت شروط خصمها قانونا .
- ١١ - تحميل بعض السنوات الضريبية بإيرادات أو مصروفات تخص سنوات أخرى .
- ١٢ - ادا تم الربط بالمخالفة لقرارات لجان تقييم رؤوس أموال المنشآت المزمومة .

ولوزير المالية أن يضيف بقرار منه الى تلك الأحوال أحوالا أخرى .

وتختص بالنظر في الطلبات المشار إليها لجنة أو أكثر تسمى لجنة إعادة النظر في الربط النهائي يكون من بين أعضائها عضو من مجلس الدولة بدرجة نائب على الأقل يندبه رئيس مجلس الدولة ويصدر بتشكيلها وتحديد اختصاصها ومقارنها قرار من رئيس مصلحة الضرائب وتصدر اللجنة قرارا في طلب الممول لا يعتبر نافذا الا باعتماده من رئيس المصلحة .

### الباب السابع

#### الطعون الضريبية

#### الفصل الأول

#### لجان الطعن

مادة ١٥٧ - مع عدم الاخلال بحكم المادة (٧٢) من هذا القانون يكون للممول خلال ثلاثين يوما من تاريخ اخطاره بربط الضريبة في الأحوال المنصوص عليها في الفقرة (ب) من المادة «٤١» والمواد ٨٦ و ١٠٦ والفقرة «٢» من المادة (١٢٥) من هذا القانون أو من تاريخ توقيع الحجز عليه في الأحوال المنصوص عليها في الفقرتين الثالثة والرابعة من المادة (١٤٩) من هذا القانون أن يلعن في الربط فاذا انقضى هذا الميعاد دون طعن أصبح الربط نهائيا .

ويرفع الطعن بصحيفة من ثلاث صور يودعها الممول المأمورية المختصة وتسلم احداها للممول مؤشرا عليها من المأمورية بتاريخ تقديسها وثبت المأمورية ملخص الصحيفة في دفتر خاص وتعد كذلك ملخصا بالخلاف مع بيان أساس تقدير المصلحة للأرباح وعناصر ربط الضريبة .

وعلى المأمورية خلال ستين يوما من تاريخ تقديم صحيفة الطعن أن ترسلها الى لجنة الطعن مشفوعة بملخص الخلاف والاقارات والمستندات المتعلقة به وأن تخطر الممول بكتاب موصى عليه بعلم الوصول بعرض الخلاف على لجنة الطعن .

فاذا انقضى الميعاد المذكور ولم يخطر الممول بذلك كان له أن يعرض الأمر كتابة على رئيس اللجنة مباشرة أو بخطاب موسى عليه بعلم الوصول وعلى رئيس اللجنة خلال عشرة أيام من تاريخ عرض الأمر عليه أو وصول خطاب الممول إليه أن يطلب من المأمورية إحالة الخلاف إلى اللجنة خلال خمسة عشر يوما على الأكثر والا جاز له أن يصدر قرارا بتغريم المأمورية المختصة مبلغ عشرة جنيهات على الأقل واخطار رئيس المصلحة لمساءلة رئيس المأمورية اداريا .

• ويستفيد الشريك الذي لم يعترض أو بطعن من اعتراض أو طعن شريكه .

• ويجوز للجنة عند رفض الطعن الزام الطاعن بغرامة لا تقل عن عشرة

جنيهات ولا تزيد على خمسين جنيها .

مادة ١٥٨ - تشكل لجنة الطعن من ثلاثة من موظفي مصلحة الضرائب

يعينون بقرار من وزير المالية ويكون من بينهم الرئيس ويجوز بناء على

طلب الممول أن يضم اليهم عضوان يختارهما الممول من بين التجار أو رجال

الصناعة أو المولدين .

ويشترط في العضو المختار ان يكون ممن يؤدون ضرائب مباشرة لا يقل

مجموعها عن مائة جنيه في السنة . ولوزير المالية تعيين أعضاء احتياطيين من

موظفي مصلحة الضرائب في البلاد التي بها لجنة واحدة .

• ويعتبر الأعضاء الأصليون أعضاء احتياطيين بالنسبة إلى اللجان الأخرى

في البلاد التي بها أكثر من لجنة .

• ويكون نديهم بدلا من الأعضاء الأصليين المتخلفين من اختصاص رئيس

اللجنة الأصلية أو أقدم أعضائها عند غيابه وتكون الرئاسة في هذه الحالة

لأقدم الأعضاء الثلاثة .

• ولا يكون انعقاد اللجنة صحيحا الا اذا حضره أعضاؤها الموظفون ويتولى

الأعمال الكتابية في اللجنة موظف تنده مصلحة الضرائب .

ويعين بقرار من وزير المالية أو من ينيه مقار اللجان واختصاصها  
المكانى .

مادة ١٥٩ - تختص لجان الطعن بانقتل فى جميع أوجه الخلاف بين  
المول والمصلحة فى المنازعات المتعلقة بالضرائب المنصوص عليها فى هذا القانون .  
وتخطر اللجنة كلا من المول والمصلحة ببيعاد الجلسة قبل انعقادها بعشرة  
أيام على الأقل وذلك بكتاب موصى عليه بعلم الوصول ولها أن تطلب من كل  
من المصلحة والمول تقديم ما تراه ضروريا من البيانات والأوراق وعلى المول  
الحضور أمام اللجنة أما بنفسه أو بوكيل عنه ، والا اعتبر طعنه كأن لم يكن  
ما لم يبد عذرا تقبله اللجنة .

وتصدر اللجنة قرارها فى حدود تقدير المصلحة وطلبات المول ويعدل ربط  
الضريبة وفقا لقرار اللجنة فاذا لم تكن الضريبة قد حصلت فيكون تحصيلها على  
مقتضى هذا القرار .

مادة ١٦٠ - تكون جلسات اللجنة سرية وتصدر قراراتها مسية بأغلبية  
الأصوات وفى حالة تساوى أصوات الحاضرين يرجح الجانب الذى منه الرئيس  
ويوقع القرارات كل من الرئيس وأمين السر خلال أسبوعين على الأكثر من  
تاريخ صدورها .

وتلتزم اللجنة بمراعاة الأصول والمبادئ العامة لاجراءات التقاضى ويعلم  
كل من المول والمصلحة بالقرار بكتاب موصى عليه بعلم الوصول وتكون الضريبة  
واجبة الأداء على أساس مقدارها المحدد فى قرار لجنة الطعن ، ولا يمنع الطعن  
فى قرار اللجنة أمام المحكمة الابتدائية من أداء الضريبة .

## الفصل الثاني

### الظعن في قرار لجنة الظعن

مادة ١٦١ - لكل من مصلحة الضرائب والممول الظعن في قرار اللجنة أمام المحكمة الابتدائية منعقدة بهيئة تجارية خلال ثلاثين يوما من تاريخ الاعلان بالقرار .

وترفع الدعوى للمحكمة التي يقع في دائرة اختصاصها المركز الرئيسي للممول أو محل اقامته المعتاد أو مقر المنشأة وذلك طبقا لأحكام قانون المرافعات المدنية والتجارية المشار اليه .

مادة ١٦٢ - يكون الظعن في الحكم الصادر من المحكمة الابتدائية بطريق الاستئناف أيا كانت قيمة النزاع .

مادة ١٦٣ - الدعوى التي ترفع من الممول أو عليه يجوز للمحكمة نظرها في جلسة سرية ويكون الحكم فيها دائما بوجه السرعة وعلى أن تكون النيابة العامة ممثلة في الدعوى يعاونها في ذلك مندوب من مصلحة الضرائب .

## الباب الثامن

### تحصيل دين الضريبة

#### الفصل الأول

#### قواعد عامة

مادة ١٦٤ - تكون الضرائب والمبالغ الأخرى المستحقة للحكومة بسقضى هذا القانون دينا ممتازا على جميع أموال المدينين بها أو الملتزمين بتوريدها الى الخزانة بحكم القانون .

ويكون دين الضريبة واجب الأداء في مقر مصلحة الضرائب وفروعها دون حاجة الى مطالبة في مقر المدين .

مادة ١٦٥ - يكون تحصيل الضرائب ومقابل التأخير المنصوص عليها في هذا القانون بمقتضى أوامر واجبة التنفيذ تصدر باسم من هم ملزمون قانوناً بأدائها وبغير اخلال بما قد يكون لهم من حق الرجوع على من هم مدينون بها وتوقع هذه الأوامر من الموظفين الذين تحددهم اللائحة التنفيذية .

مادة ١٦٦ - يكون لمصلحة الضرائب حق توقيع حجز تنفيذي بقيمة ما يكون مستحقاً من الضرائب من واقع الأقرارات المقدمة من الممول إذا لم يتم أدائها في المواعيد القانونية دون حاجة إلى إصدار ورد أو تنبيه بذلك ويكون إقرار الممول في هذه الحالة سند التنفيذ .

وللمصلحة أيضاً حق توقيع الحجز التنفيذي بقيمة المبالغ الإضافية للضريبة المنصوص عليها في المواد ٣٤ ، ٤٠ ، ٨٥ ، ١٠٤ ، ١٢١ ، ١٢٤ ، ١٥٢ ، ١٥٤ ، من هذا القانون وبقيمة الغرامات والتعويضات المنصوص عليها في المواد ١٨٦ ، ١٨٨ ، ١٨٩ ، من هذا القانون وبقيمة المبالغ التي تنص المواد ٥ ، ٧ ، ٩ ، ١٠ ، ١١ ، ٤٤ ، ٤٥ ، ٤٦ ، ٤٧ ، ٤٨ ، ٤٩ ، ٥٠ ، ٥١ ، ٥٤ ، ٧٠ ، ٧١ ، ٨٠ ، ٨٩ ، ٩١ ، ٩٢ ، ٩٣ على حجزها وتوريدها للخزينة إذا لم يتم الممول الملتزم بأداء المبالغ الإضافية للضريبة أو الملتزم بالتوريد بالأداء في المواعيد المحددة ودون حاجة إلى إصدار ورد أو تنبيه بذلك .

ويصدر بقيمة ما لم يتم أدائه في هذه المواعيد قرار إداري من الموظفين الذين من حقهم توقيع الأوامر ويكون هو سند التنفيذ .

ولا يخل توقيع الحجز التنفيذي المشار إليه في هذه المادة بحق مصلحة الضرائب في ربط الضرائب المستحقة .

مادة ١٦٧ - يتبع في تحصيل الضرائب والمبالغ الأخرى المستحقة بمقتضى هذا القانون أحكام القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ بشأن الحجز الإداري والأحكام المنصوص عليها في هذا القانون .

مادة ١٦٨ - تنع امقاصه بقوة القانون بين ما آداه الممول بالريادة في أى ضريبة يفرضها هذا القانون او القانونان رقما ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ بفرض رسم ايلولة على التركات و ١٥٩ لسنة ١٩٥٢ بفرض ضريبة على التركات وبتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ وبين ما يكون مستحقا عليه منها وواجب الاداء .

مادة ١٦٩ - على كل شخص عام أو خاص يكون قد حجز مبالغ لحساب مصلحة الضرائب أو قام بتوريدها اليها بالتطبيق لأحكام هذا القانون أو القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ المشار اليه أن يعطى الممول الذى حجزت منه هذه المبالغ شهادة بناء على طلبه معفاء من جميع الرسوم يوضح فيها المبالغ التى قام بحجزها وتاريخ الحجز وتاريخ توريدها الى مصلحة الضرائب وتعتبر الشهادات أو الايصالات الصادرة من الجهات التى قامت بالخصم أو الاضائة أو التحصيل لحساب الضريبة المستحقة على المول سندا للوفاء بهذه الضريبة في حدود المبالغ الثابتة بها ولو لم يتم الحجز بتوريد القيمة الى مصلحة الضرائب .

مادة ١٧٠ - لوزير المالية اصدار صكوك ضريبة يكتب فيها الممولون وتحصل بسعر فائدة يحدده وزير المالية وتعفى هذه الفائدة من الضرائب .  
وتكون لهذه الصكوك وللقوائد المستحقة عليها قوة الابراء عند سداد الضرائب المستحقة .

## الفصل الثانى

### ضمانات التحصيل

مادة ١٧١ - اذا تبين لمصلحة الضرائب أن حقوق الخزانة العامة معرضة للضياع فلرئيسها استثناء من أحكام قانون المرافعات المدنية والتجارية المشار اليه أن يصدر أمرا بحجز الأموال التى يرى استيفاء الضرائب منها تحت أية يد كانت وتعتبر الأموال محجوزة بمقتضى هذا الأمر حجزا تحفظيا ولا يجوز التصرف فيها الا اذا رفع الحجز بحكم من المحكمة أو بقرار من رئيس مصلحة

أو كانت قد مضت أربعة أشهر من تاريخ توقيع الحجز دون اخطار الممول بدقار الضريبة طبقاً لتقدير المأمورية المختصة .

وعلى فلم كتاب المحكمة التي تباشر أمامها اجراءات التقييد على العقار اخطار مصلحة الضرائب بكتاب موسى عليه يعلم الوصول بإيداع قائمة شروط البيع وذلك خلال الخمسة عشر يوماً التالية لتاريخ الايداع .

وعلى قلم كتاب المحكمة التي يحصل البيع أمامها وكذلك على كل من يتولى البيع بالمزاد جبراً أو اختياراً أن يخطر مصلحة الضرائب بخطاب موسى عليه يعلم الوصول بتاريخ بيع المنقولات أو العقارات وذلك قبل تاريخ البيع بخمسة عشر يوماً على الأقل وكل تقصير أو تأخير في الاخطار المشار اليه في الفقرتين السابقتين يجعل المتسبب فيه مسئولاً عن أداء الضرائب المستحقة على لمدين بالضريبة في حدود قيمة الأموال المبعة .

ولا يجوز بغير قرار من وزير المالية توقيع الحجز على أموال الممول السائلة المودعة لدى البنوك اذا كانت له أموال أخرى تكفى لسداد دين الضريبة .

### الفصل الثالث

#### أحكام متنوعة

مادة ١٧٤ - يستحق في أول يناير من كل سنة مقابل تأخير يعادل سعر الفائدة على القروض المعلن من البنك المركزي المصري على :

١ - ما يجاوز مائتي جنيه مما لم يورد من الضرائب الواجبة الاداء من واقع الاقرار أو الربط حتى لو صدر قرار بتقسيطها ويسرى هذا الحكم لأول مرة على رصيد الضرائب المستحقة على الممول في أول يناير من السنة الثانية لتاريخ صدور هذا القانون ثم تحسب سنوياً على الرصيد في أول يناير من كل سنة مع حذف كسور الجنيه عند الحساب .

٢ - ما لم يورد من الضرائب التي ينص القانون على حجزها من المنبع وتوريدها الى الخزانة العامة .



مادة ١٧٣ - يجوز إعفاء الممول من الضرائب المستحقة عليه كلها أو بعضها ومن مقابل التأخير المنصوص عليه بالفقرة (١) من المادة (١٧٢) من هذا القانون في الأحوال الآتية :

١ - إذا توفي الممول عن غير تركة أو عن تركة مستغرقة بالديون أو غادر البلاد نهائيا بغير أن يترك أموالا بها .

٢ - إذا أشهر افلاس الممول أو إذا أثبت عدم قدرته على السداد أو عدم وجود مال يمكن التنفيذ عليه .

٣ - إذا كان الممول قد أنهى نشاطه وكانت له أموال يمكن التنفيذ عليها تفي بكل أو بعض مستحقات المصلحة ففي هذه الحالة يجب أن يتبقى الممول أو لورثته بعد التنفيذ ما يغل إيرادا في حدود الأعباء العائلية المقررة له سنويا .

ويصدر قرار الإعفاء طبقا للقواعد التي يضعها رئيس مصلحة الضرائب ويجوز سحب قرار الإعفاء إذا تبين أنه قام على سبب غير صحيح .

#### الباب التاسع

#### التقادم

#### تفصل الأول

#### قواعد عامة

مادة ١٧٤ - يسقط حق الحكومة في المطالبة بما هو مستحق لها بمقتضى هذا القانون بمضى خمس سنوات تبدأ من اليوم التالي لانتهاؤ الأجل المحدد لتقديم الأقرار المنصوص عليه في المواد ٣٤ و ٨٥ و ١٠٢ و ١٠٤ و ١٢١ و ١٢٢ من هذا القانون .



## الفصل الثاني

أيلوله المبالغ والقيم التي يلحقها التقادم الى الحكومة

مادة ١٧٧ - تؤول الى الحكومة نهائيا جميع المبالغ والقيم التي يلحقها التقادم قانونا ويسقط حق أصحابها في المطالبة بها وتكون مما يدخل ضمن الأنواع الميئة بعد :

١ - الأرباح والفوائد الناتجة عن الأسهم والسندات القابلة للتداول مما تكون أسدرته أية شركة أو هيئة أو جهة عامة أو خاصة .

٢ - الأسهم وحصص التأسيس والسندات وكل القيم المنقولة الأخرى الخاصة بالشركات أو الهيئات أو الجهات المذكورة .

٣ - ودائع الأوراق المالية وبصفة عامة كل ما يكون مطلوبا من تلك الأوراق لدى البنوك وغيرها من المنشآت التي تتلقى مثل هذه الأوراق على سبيل الوديعة أو لأي سبب آخر .

٤ - كل مبلغ يدفع على سبيل التأمين لأن سبب كان الى أية شركة مساهمة أو هيئة أو جهة عامة أو خاصة .

وتلتزم الشركات والبنوك والمنشآت والهيئات وغيرها من الجهات المنصوص عليها في هذه المادة بأن توافي مصلحة الضرائب في ميعاد لايجاوز آخر مارس من كل سنة ببيان عن جميع الأموال والقيم التي لحقها التقادم خلال السنة السابقة وآلت ملكيتها الى الحكومة طبقا للمادة المذكورة وعليها أن تورد المبالغ والقيم المذكورة الى الخزانة اما وقت تقديم البيان أو على الأكثر خلال الثلاثين يوما التالية .

الباب المباشر

العقوبات

مادة ١٧٨ - يعاقب بالسجن كل من تخلف عن تقديم اخطار مزاوله النشاط طبقا للمادة (١٣٣) من هذا القانون وكذلك كل من تهرب من أداء احدى الضرائب المنصوص عليها في هذا القانون باستعمال احدى الطرق الاحتيالية الآتية:

١ - تقديم الممول الاقرار الضريبي السنوي بالاستناد الى دفاتر أو سجلات أو حسابات أو مستندات مصطنعة مع تضمينه بيانات تخالف ما هو ثابت بالدفاتر أو السجلات أو الحسابات أو المستندات الحقيقية التي أخفاها عن مصلحة الضرائب .

٢ - تقديم الممول الاقرار الضريبي السنوي على أساس عدم وجود دفاتر أو سجلات أو حسابات أو مستندات مع تضمينه بيانات تخالف ما هو ثابت بما لديه فعلا من دفاتر أو سجلات أو حسابات أو مستندات أخفاها عن مصلحة الضرائب .

٣ - اتلاف أو اخفاء الدفاتر أو السجلات أو المستندات قبل انقضاء الأجل المحدد لتقادم دين الضريبة .

٤ - توزيع أرباح على شريك أو شركاء وهميين بقصد تخفيض نصيبه في الأرباح .

٥ - اصطناع أو تغيير فواتير الشراء أو البيع أو غيرها من المستندات بقصد تقليل الأرباح أو زيادة الخسائر .

٦ - اخفاء نشاط أو أكثر مما يخضع للضريبة .

مادة ١٧٩ - يعاقب بذات العقوبة المنصوص عليها في المادة السابقة كل من حرض أو اتفق أو ساعد أى ممول على التهرب من أداء احدى الضرائب المنصوص عليها في هذا القانون كلها أو بعضها .

ويكون الشريك المحكوم عليه مسؤولا بالتضامن مع الممول في أداء قيمة الضرائب المستحقة التي لم يتم أدائها .

مادة ١٨٠ - مع عدم الإخلال بالجزاءات المنصوص عليها في قوانين مزاوله المهنة ، يعاقب بالسجن المحاسب الذي أعتمد الاقرار الضريبي والوثائق والمستندات المخوذة له في الحالتين الآتيتين :

١ - اذا أخفى الوقائع التي علمها أثناء تأدية مهمته ولم تفصح عنها الوثائق والمستندات التي شهد بصحتها متى كان الكشف عن هذه الوقائع أمرا ضروريا لكي تعبر هذه الحسابات والوثائق عن حقيقة نشاط الممول .

٢ - اذا أخفى الوقائع التي علمها أثناء تأدية مهمته عن أى تعديل أو تغيير في الدفاتر أو الحسابات أو السجلات أو المستندات من شأنه أن يؤدي الى تقليل الأرباح أو زيادة الخسائر .

مادة ١٨١ - في حالة الحكم بالادانة في الأحوال المنصوص عليها في المادتين ١٧٨ ، ١٧٩ من هذا القانون يقضى بتعويض يعادل ثلاثة أمثال ما لم يؤد من الضرائب المستحقة .

وفي جميع الأحوال تعتبر جريمة التهرب من أداء الضريبة جريمة مخلة بالشرف والأمانة تحرم المحكوم عليه من تولى الوظائف والمناصب العامة وتفقده الثقة والاعتبار .

مادة ١٨٢ - يعاقب بالحبس وبغرامة لاتقل عن ٥٠٠ جنيه ولا تزيد على ١٠٠٠ جنيه كل من ذكر عمدا بيانات غير صحيحة في اقرار الثروة .

مادة ١٨٣ - يعاقب بالحبس أو بغرامة لاتقل عن ٥٠٠ جنيه ولا تزيد على ١٠٠٠ جنيه كل ممون لم يقدم اقرار الثروة خلال شهر من تسمية مصلحة الضرائب عليه بموجب خطاب موصى عليه بعلم الوصول .

مادة ١٨٤ - يعاقب بالحبس مدة لاتقل عن شهر ولا تجاوز ستة أشهر وبغرامة لاتقل عن ١٠٠ جنيه ولا تجاوز خمسمائة جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين فضلا عن تعويض لا يقل عن ٥٠٪ ولا يزيد على ثلاثة أمثال ما لم يؤد من الضريبة

في حالة مخالفة حكم المادة (٦) والفقرة الثانية من المادة (٧) والمادة (١٠) والفقرة الأولى من المادة (١١) والفقرة الأخيرة من المادة (١٥) والمادة (٧٠) من هذا القانون .

وتضاعف العقوبة في حالة العود خلال ثلاث سنوات .

مادة ١٨٥ :

(أولاً) يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن شهر ولا تجاوز ستة أشهر أو بغرامة لا تقل عن ١٠٠ جنيه ولا تجاوز ٥٠٠ جنيه مؤجر الوحدة المفروشة سواء كان مالكا أو مستأجرا لها الذي لا يقوم بتبليغ مأمورية الضرائب المختصة خلال الخمسة عشر يوما التالية لبدء عقد الايجار مفروشا ببيان عن الوحدات المؤجرة مفروشة وعدد حجراتها وقيمة الايجار مفروشا والقيمة الايجارية المتخذة أساسا لربط الضريبة على العقارات المبنية .

(ثانياً) يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن شهر ولا تجاوز ستة أشهر أو بغرامة لا تقل عن ٥٠ جنيه ولا تجاوز ٥٠٠ جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين مالك الغراس سواء كان مالكا للأرض أو مستأجرا لها اذا لم يقدم الى مأمورية الضرائب المختصة البيانات والاطارات المنصوص عليها في الفقرتين الأخيرتين من المادة ٢٢ من هذا القانون .

مادة ١٨٦ - يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر أو بغرامة لا تتجاوز خمسين جنيها كل من يخالف أحكام المادة ١٤٦ من هذا القانون .

مادة ١٨٧ :

(أولاً) يعاقب بغرامة لا تقل عن ٢٠٠ جنيه ولا تجاوز ٥٠٠ جنيه في الحالات الآتية :

١ - عدم تقديم اقرار الثروة المنصوص عليه في المادة ١٣١ من هذا القانون في الميعاد وفي حالتى الربط الاضافى المنصوص عليهما فى المادتين ١٥٢ و ١٥٤ من هذا القانون .